جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: مالية ومحاسبة

التخصص: مالية بنوك

بعنوان

أثر القروض الاستهلاكية (السيارات) على ربحية البنوك التجارية في الجزائر

دراسة ميدانية لبنك الخليج في الفترة من 2014 إلى 2020

من إعداد الطالبين: شافو عبد الشكور

بوغباش رياض

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2020/06/11

أما اللجنة المكونة من السادة:

د / خير الدين قريشي (أستاذ محاضر – جامعة قاصدي مرباح ورقلة)..... رئيسا

د/ بوزيد عصام..... (أستاذ محاضر – جامعة قاصدي مرباح ورقلة)..... مشرفا ومقررا

د / محمد قوجيل..... (أستاذ محاضر – جامعة قاصدي مرباح ورقلة)..... مناقشا

السنة الجامعية: 2021-2022

الإهـــــــــداء

نهدي ثمرة جهودينا إلى من قال فيهم عز وجل "واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى من ضمانا بوشاحهما، إلى مؤنسينا في وحدتينا ولذتينا في حياتينا

إلى صانعي حياتينا إلى يوم الفراق إلى من وضعت الجنة تحت أقداميهم"والدتينا الغاليتين "حفظهم الله و أطال في عمرهم.

إلى عين الوفاء وعنوان الروح،وعمر في دنيانا، إلى من علمانا كيف نقف على أرجلينا وعلمانا كيف نصارع الصعاب

إلى من شرفانا باسمه "إلى اللذان لولا الله لسجدنا لهم تقديرا وإحتراما "أبوانا الغاليان "حفظهم الله ورعاهم.

إلى من شاركونا حنان الأم وحب الأب: إخوتنا أسال الله أن يحفظهم لنا جميعا.

إلى كل من تابعونا بقلوبهم وتشجيعهم الدائم وكل من يحمل لنا ذرة حب

الأصدقاء القدامى كالذهب والأصدقاء الجدد كالألماس كل باسمه

الصداقة كلمة ثمينة لا تقال لكل انسان و نحن نقولها إلى كل من وسعتهم ذاكرتنا ولم تسعهم مذكرتنا نهدي ثمرة جهودنا

الى كل من عائلة شافو وعائلة بوغباش راجينا لهم عمرا طويلا وعملا سريرا".

إلى من ساعدانا وتقاسم معنا عناء هذا البحث و إلى كل من دعمنا ولو بكلمة طيبة أو بدعاء شكر

و إلى كل من ذكرهم القلب ونساهم القلم

فنقول ألف شكر وألف شكر.

شافو عبد الشكور

بوغباش رياض

شكـــــــــــر وعرفان

الحمد لله والمنة على نعمة الإسلام والسنة، نحمد الله ونشكره

على أن وفقنا بمنه وفضله وكرمه.

باسمه نستعين على أمور الدنيا والدين وبه آمنا وعليه توكلنا وهو على كل شيء

قدير ولك الحمد الكثير والشكر الدائم والصلاة والسلام على سيدنا مُحَمَّد

الداعي إلى سبيل ربه بالحكمة والموعظة الحسنة وعلى آله وأصحابه

والذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه.

أما بعد:

هي كلمة أبت إلا بالحضور هي كلمة شكر وتقدير بالله عز وجل الذي

وفقنا على إتمام هذا العمل و إنجازه على هذا الوجه في أحسن الأحوال.

كما نتقدم بالشكر والتقدير إلى الذي أمدنا بتجربته وصدق عونه وسدد توجيهه

الذي كان مشرفا على اتسام هذا العمل الأستاذ "بوزيد عصام"

دون أن ننسى توجية الشكر إلى كافة أساتذتنا بكلية العلوم الاقتصادية

والعلوم التجارية وعلوم التسيير

فالشكر ليس منا ولكن لقوله ﷺ:

"من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

شافو عبد الشكور

بوغباش رياض

3DLAT.COM

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى مساهمة القروض الاستهلاكية في زيادة ربحية البنوك التجارية الجزائرية. للإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بدراسة حالة في 6 بنوك مختلفة هي بنك الإسكان، بنك الخليج، بنك ABC، البنك الوطني الجزائري، بنك تراست وبنك السلام وتقييم تأثير القروض الاستهلاكية على ربحية هذه البنوك، وذلك بدراسة مدى مساهمة القروض السيارات الممنوحة في زيادة ربحيتها. حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليل من اجل عرض البيانات ومعالجتها، وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج لعل أهمها أن نسبة الاسترداد تؤثر بطريقة مباشرة فهي العامل الكبير الذي يشجع البنك على الاستثمار في مثل هاذ النوع من القروض، كما أن من أهم ما أوصت به هذه الدراسة دعوة البنوك إلى فتح مختلف أشكال التحول نحو المصرفية الإسلامية التعامل بصيغة/ نافدة / فرع / تحول كلى.

الكلمات المفتاحية: الربحية، قروض السيارات، البنوك التجارية، القروض الاستهلاكية.

Summary:

This image indicates the contribution of car loans to increasing the profitability of Algerian commercial banks. To answer the problem posed by a case study in two different banks, namely, the Local Development Bank and a bank, by studying the contribution of car loans granted to increasing the profitability of the two banks. Where the result of this result obtained through these results obtained through this result obtained through the sentence that was adopted on this method.

The most important thing recommended by this study talks about banks to various forms of understanding in the world

Keywords: profitability, car loans, commercial banks.

- **فهرس المحتويات:**

العنوان	رقم الصفحة
الإهداء	I
شكر وعرفان	II
الملخص	III
فهرس المحتويات	V
فهرس الأشكال	VII
فهرس الجداول	VIII
المقدمة	أ - ب
الفصل الأول: القروض الاستهلاكية في البنوك التجارية	
المبحث الأول: القروض الاستهلاكية	02
المطلب الأول: مفهوم القروض الاستهلاكية	02
المطلب الثاني: أنواع القروض الاستهلاكية	04
المطلب الثالث: متطلبات والتزامات القروض الاستهلاكية	07
المطلب الرابع: استخدامات القروض الاستهلاكية والأثار الناجمة عنها	08
المبحث الثاني: مفهوم الربحية في البنوك التجارية والعوامل المؤثرة فيها	09
المطلب الأول: مفهوم الربحية وأهميتها في البنوك التجارية	09
الفرع الأول: مفهوم الربحية	09
الفرع الثاني: أهمية الأرباح في المصارف التجارية	10
المطلب الثاني: مؤشرات قياس ربحية البنوك التجارية	11
الفرع الأول: القوة الإرادية أو العائد على الموجودات (ROA)	11
الفرع الثاني: العائد على حقوق الملكية (ROE)	13
المطلب الثالث: محددات الربحية في البنوك التجارية	14
الفرع الأول: العوامل الخارجية	15
الفرع الأول: العوامل الداخلية	17
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	20
المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية	20
الدراسة الأولى: دراسة سماح مرابط	20
الدراسة الثانية: دراسة بوعمامة زكرياء	20

الدراسة الثالثة: دراسة مخلوفي عبد الوهاب وكباهم سلطانة	21
الدراسة الرابعة: دراسة حسيبة شتحونة	21
الدراسة الخامسة: ساجي سارة	21
الدراسة السادسة: بن ناجي حنان	22
الدراسة السابعة: زعيطي هشام	22
الدراسة الثامنة: على باشا سارق	22
المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية	22
1. Etude du rapport annule de la commission bancaire 2003	22
2. Boulverd mouhamd	23
3. Christine cadoure le credit a la consommation le mini Guide bancaires,2011	23
4- Abdelli Dyna; Ben Meziane Oahiba;	23
المطلب الثالث: مقارنة الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية	24
خلاصة الفصل	26
الفصل الثاني: الجانب التطبيقي	
تمهيد	28
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	29
المطلب الأول: تحديد مجتمع وعينة الدراسة	29
الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة	29
الفرع الثاني: طريقة جمع المعطيات	30
الفرع الثالث: تحديد متغيرات الدراسة وكيفية قياسها	30
المطلب الثاني: الأدوات	31
الفرع الأول: المؤشرات المالية	31
الفرع الثاني: الأدوات الإحصائية	31
المبحث الثاني: النتائج والمناقشة	31
المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة	31

الفرع الأول: نتائج قياس مؤشرات السيولة	32
الفرع الثاني: نتائج وقياس مؤشرات الربحية	34
الفرع الثالث: نتائج تقدير نموذج الدراسة باستخدام نماذج panel	36
الخاتمة	44
قائمة المصادر والمراجع	46
الملاحق	49

- **قائمة الأشكال:**

الرقم	العنوان	الصفحة
الشكل رقم (1-1)	أنواع القروض الاستهلاكية.	7
الشكل رقم (2-1)	شكل يوضح نموذج الدراسة	31

- **قائمة الجداول:**

الرقم	العنوان	الصفحة
الجدول رقم(1-2)	نشاطات و نوع المواد المؤهلة للقرض الاستهلاكي	04
الجدول رقم (2-1)	يوضح البنوك المعتمد في الدراسة الميدانية	29
الجدول رقم (2-2)	يوضح نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول للبنوك عينة الدراسة	32
الجدول رقم (2-3)	يوضح نسبة الأصول السائلة لإجمالي الودائع	33
الجدول رقم (2-4)	يوضح نسبة ROE	34
الجدول رقم (2-5)	يوضح نسبة العائد على حقوق الأصول للبنوك عينة الدراسة	35
الجدول رقم (2-6)	يوضح نسبة ROA	36
الجدول رقم (2-7)	نتائج تقدير نموذج الدراسة باستخدام نموذج PANAL	37

المقـدمـــة

ـ مقدمة عامة:

تعيش البنوك اليوم تقدما كبيرا وملحوظا في زيادة عدد فروعها والمتعاملين الأمر الذي أدى إلى زيادة حجم المعاملات في البنوك، وقد ارتبطت هذه التغيرات بجملة من التطورات التي مست الهيكل الاقتصادي ككل، لذلك فإن مجالات عمل البنوك تؤثر وتتأثر بمجريات المعاملات المالية التي تقوم بتنفيذها، إذا تعد البنوك من أهم المصادر التي تقوم بتمويل الأفراد بمختلف أنواع وأشكال القروض، وهذه الأخيرة تمثل أساس العمل المصرفي، و تعمل على جلب الودائع باعتبارها الاستخدام الرئيسي لأموال البنوك التجارية وتعتبر عملية الإقراض هو المصدر الأول لربحيتها.

خلال الأعوام الأخيرة أصبح توجه الأفراد نحو الاستفادة من هذه القروض بشكل كبير وبالأخص القروض الاستهلاكية من اجل تحسين مستوى معشيتهم من خلال اقتناء السيارات، مباني سكنية، قروض استهلاكية أخرى.

وعلى هذا الأساس فإن اهتمام البنوك التجارية بوظيفة الإقراض يستلزم مراعاة عدة عوامل أهمها الربحية والسيولة، ورغم أن عاملي الربحية والسيولة متلازمان إلا أنما أيضا متناقضان، الأمر الذي يستوجب إيجاد التوازن بينهما بحيث لا يضحي البنك بعامل منهما في سبيل تحقيق العامل الآخر، وهذه مسؤولية تقع على عاتق القائمين على إدارة الأموال وتوظيفها بما يحقق الوفاء بمتطلبات سحب الودائع وتحقيق أكبر عائد ممكن.

ونظرا لأهمية هذا الموضوع قمنا بتسليط الضوء عليه من خلال هذا البحث، الذي يمكن أن تساهم نتائجه في الكشف عن وضعية القطاع البنكي الجزائري، وما إذا كان هذا القطاع يتمتع بجو تنافسي فعلي أو لا، حيث يمكن أن تفيد هذه النتائج الأفراد والسلطات والمهتمين بإصلاح النظام البنكي، في تقييم وضعية هذا الأخير بعد التغيرات التي أجريت عليه والتي كان الهدف منها هو فتح مجال لكل أفراد المجتمع، وعليه يمكن أن تقيم هذه الدراسة ما إذا كانت قد بلغت الهدف المنشود أم لا.

أولا- الإشكالية:

مما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية للموضوع بالشكل التالي:

ـ ما مدى تأثير القروض الاستهلاكية (السيارات) على ربحية البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة من2014 إلى 2020 ؟

وهذه الإشكالية بدورها تتفرع إلى تساؤلات فرعية:

1. ما مدى مساهمة فروض السيارات في زيادة ربحية البنوك التجارية في الجزائر؟
2. فيما يتمثل تقييم القروض الاستهلاكية في البنوك الجزائرية؟

ثانيا- الفرضيات:

كمحاولة أولية سنضع بعض الفرضيات للتساؤلات المطروحة :

1. الفرضية الأولى: تعد القروض الاستهلاكية من بين القروض التي تساعد في زيادة ربحية البنوك التجارية.

2. الفرضية الثانية : يتمثل تقييم القروض الاستهلاكية في البنوك الجزائرية حسب حجم الملفات الممنوحة لهذا النوع من القروض.

ثالثا- مبررات اختيار البحث:

- إن اختيارنا لموضوع البحث كان له عدة أسباب وهي كالتالي :

1. التزايد الحاصل على القروض الاستهلاكية وبالأخص قروض السيارات.

2. معرفة أثر قروض السيارات على ربحية البنوك.

3. الميول الشخصي والاهتمام بمثل هذه المواضيع .

رابعا - أهداف الدراسة :

- التعرف على القروض الاستهلاكية

- معرفة مدى تأثير قروض السيارات على ربحية البنوك التجارية.

خامسا: أهمية الدراسة:

- توضيح أهمية القروض الاستهلاكية لدى البنوك التجارية .

- معرفة كل ما يتعلق بالقروض وتسليط الضوء بشكل خاص على القروض الاستهلاكية.

سادسا- حدود الدراسة:

1. الحدود المكانية: تم اختيار مصر بنك السلام الجزائر فرع ورقلة

2. الحدود الزمنية: من 2014 إلى 2020.

سابعا- منهج البحث و الأدوات المستخدمة :

- لمعالجة الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة استخدمنا المنهج الوصفي ومختلف الدراسات المتعلقة بالموضوع للإلمام بالجانب النظري للدراسة، أما الجانب التطبيقي اعتمدنا على أسلوب دراسة الحالة

وذلك بالاعتماد على الوثائق والسجلات الإدارية التي تتعلق بموضوع الدراسة بالإضافة إلى المقابلات الشخصية مع مسؤولي البنك لإثبات أو نفي فرضيات الدراسة.

ثامنا- صعوبات الدراسة:

- واجهنا أثناء إعدادنا لهذا البحث مجموعة من الصعوبات نذكر منها:

1. صعوبة الحصول على المعطيات المالية
2. صعوبة الاطلاع على الوثائق الخاصة بالبنك.
3. صعوبة الحصول على التقارير المالية للبنك وهذه التقارير بمثابة معلومة سرية .

تاسعا- هيكل البحث :

- من أجل البلوغ الأهداف المرجوة من هذا البحث، ثم تقسيمه إلى فصلين :

1. الفصل الأول: الذي كان بعنوان القروض الاستهلاكية في البنوك التجارية وينقسم إلى ثلاث مباحث، سنتناول في المبحث الأول القروض الاستهلاكية حيث نتطرق فيه إلى تعريف القروض الاستهلاكية وأنواعها ثم إلى متطلبات والتزامات القروض الاستهلاكية وأخيرا إلى استخدامات القروض الاستهلاكية والآثار الناجمة عنها، أما المبحث الثالث فهو عبارة عن دراسات سابقة.

2. الفصل الثاني: سنتناول فيه الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة التي تساعد الباحث في التحليل والتفسير حيث تم تقسيمه الى مبحثين في المبحث الأول الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة أما المبحث الثاني فكان فيه النتائج والمناقشة

الفصل الأول

ـ المبحث الأول: القروض الاستهلاكية.

تعتبر القروض الاستهلاكية هي القروض التي تمنحها البنوك التجارية ليس لغرض الاستثمار بل من اجل تلبية احتياجات الاستهلاكية للزبون.

ـ المطلب الأول: مفهوم القروض الاستهلاكية.

يوجد عدة تعريفات للقروض الاستهلاكية ومنها :

- يعرف نذير عدنان عبد الرحمان الصالحي القرض الاستهلاكي بأنه : "ما يقترضه الشخص المعسر الفقير لحاجاته الضرورية، وسمي استهلاكيا لان القرض يؤخذ للاستهلاك "[1].
- كما يعرفه خليل محمد شريف الفولاذي بأنه:" القرض الذي يمنح للزبون الفرد ويتم سداده من الراتب أو مستحقات نهاية الخدمة / أو أي دخل منتظم أخر من مصدر معروف يمكن التحقق منه [2]".
- ويعرفه عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي أيضا: " ائتمان نقدي يقدم فيه احد طرفي المعاملة (في الغالب المؤسسات التمويلية) نقودا للطرف الأخر (المستهلك الذي يلتزم بردها في وقت لاحق متفق عليه [3]".
- كما يعرفه الطاهر لطرش بأنه: " القروض الاستهلاكية تعرف على أنها قرض من قروض الاستغلال قصيرة الأجل، وهو منتوج جديد ظهر في الجزائر سنة 1995، حيث يسمح للمتعاملين والأسر باقتناء معدات المنزلية، الأثاث... الخ). وذلك تحت مجموعة من الشروط وبواسطة الدفع بالتقسيط وبالتالي هذا كله يعبر عن الثقة بين المقرض والمقترض. وللقيام بهذه العملية يستدعي تدخل أربعة أطراف : (البنك، الزبون، المؤمن، الموارد)[4].

كتعريف شامل لما سبق يمكن تعريف القروض الاستهلاكية على أنها:" القروض التي تمنح للمقترضين من اجل تلبية احتياجاتهم الاستهلاكية المختلفة، وذلك حسب متطلبات كل مقترض. ".

1. تجربة القرض الاستهلاكي الجزائري في 2009.

إن القروض الاستهلاكية ليست جديدة بالجزائر وجرى إلغاؤها في قانون المالية التكميلي لسنة 2009 بسبب آثارها السلبية على بنية التجارة الخارجية، وهذا راجع للأسباب التالية :

---

[1]نذير عدنان عبد الرحمان الصالحي، القروض المتبادلة مفهومها وحكمها وتطبيقاتها المعاصرة في الفقه الإسلامي، الأردن، دار النفائس للنشر و التوزيع، 2011م)، ص 60.

[2]- خليل محمد شريفالفولاذي، نظام القروض المصرفية والخدمات الأخرى المقدمة للعملاء الأفراد، (مصرف الأمرات العربية المتحدة المركزي، نظام رقم 29/2011 ، المادة 2، 23/2/2011، ابوظبى)، ص4.

[3]عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، التمويل الاستهلاكي في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز : الاقتصاد والإدارة، جمد 21، العدد1، ص 4.

[4]الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص58.

- عدم مرونة الإنتاج الوطني تجاه الطلب الداخلي.

- أزمة المديونية التي وقع فيها الزبون.

- عدم معرفة الجهاز المصرفي كيفية تسيير القرض وفق قاعدة تقليل الأعباء .

2. الإطار القانوني للقروض الاستهلاكية في الجزائر، العدد 04، السنة 52 (الجريدة الرسمية 2015).

- مرسوم تنفيذي رقم 114-15 مؤرخ في 23 رجب عام 1436 الموافق 12 مايو سنة 2015 يتعلق بشروط وكيفيات العروض في مجال القرض الاستهلاكي (ج.ر رقم 24-2015(يتضمن المرسوم التنفيذي المتعلق بالقرض الاستهلاكي و الذي تم نشره في الجريدة الرسمية 21 مادة تتعلق ب:

أ- **تعريف القرض:** يعرف القرض الاستهلاكي بأنه كل بيع السلعة أو خدمة يكون فيه الدفع بالتقسيط أو مؤجل أو مقسم إلى عدة أجزاء. أما الأشخاص المستفيدون من هذا النوع من القروض حسب النص فهم كل شخص طبيعي يستغل هذا القرض لاقتناء سلعة أو خدمة الغرض شخصي وبعيدا عن الأنشطة التجارية والمهنية أو الحرفية.

ب- **المؤسسات المؤهلة للقرض الاستهلاكي:** هي تلك الناشطة في مجال الإنتاج أو الخدمات على التراب الوطني والتي تنتج أو تجمع السلع الموجهة للبيع للخواص والتي تستعمل كذلك الفواتير في مبيعاتها.

ت- **المبلغ المعوض شهريا:** لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يتجاوز 30 بالمائة من المداخيل الصافية للشخص الدائن.

ث- **مدة التسديد:** تفوق مدتها 3 أشهر. في حين لا تتجاوز 60 شهرا.

ج- **شروط العقد:**

- لا يمكن التعاقد بين البائع والمشتري على أي دين أو التزام ما لم يستفد الزبون من قبول مسبق للقرض كما لا يمكن للبائع أن يتحصل على أي مدفوعات بأي صفة كانت ما لم يتحقق فعليا هذا الشرط.
- يجب لعقد القرض أو وصل الخدمات أن يحدد إن كان القرض يغطي كليا أو جزئيا قيمة السلعة أو الخدمة المقدمة في هذا الإطار.
- إمكانية التعويض الكلى أو الجزئي المسبق للقرض من طرف الدائن قبل انتهاء المدة المنصوص عليها في العقد.

- وفي حالة فسخ العقد من طرف البائع فهو ملزم بضمان تعويض المستدين في أجل لا يتجاوز 30 يوم.

الجدول رقم (1-1) : نشاطات و نوع المواد المؤهلة للقرض الاستهلاكي.

النشاطات	نوع المواد
- تصنيع السيارات، والدرجات النارية.	- السيارات السياحية. - الدرجات النارية، و ثلاثية العجلات.
- تصنيع أجهزة المكتبية، و معالجة المعلومات.	- الحواسيب،و باقي العتاد لمعلوماتي، و ملحقات.
- تصنيع الهواتف، و الألواح الالكترونية، و الهواتف الذكية.	- الهواتف، و الهواتف الخلوية، و الألواح الالكترونية.
- تصنيع الأجهزة الالكترونية، و مختلف الأجهزة الكهرومنزلية.	- أجهزة التلفزيون، الفيديو، الصوت (MP3)، الكاميرات الرقمية، أجهزة التدفئة، المكيفات الهوائية، المبردات. - معدات المطبخ المنزلي. - معدات الغسيل المنزلي. - الأجهزة الكهرومنزلية الصغيرة.
- الإنتاج الصناعي لجميع الأثاث الخشبي للاستخدام المنزلي.	- الأثاث جميع الأثاث الخشبي، و ملحقاته أو كل ما فيه صلة بالاستخدام المنزلي.
- صناعة النسيج و الجلود.	- صناعة أقمشة المفروشات، السجاد، البساط و الأغطية.
- مواد البناء.	- الخزف و الخزاف الصحي.

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 1 ص 2016.

ـ المطلب الثاني: أنواع القروض الاستهلاكية.

يوجد عدة تقسيمات للقروض الاستهلاكية باختلاف التمويل حيث نجد:

1. التقسيم التقليدي للقروض الاستهلاكية:حيث تقسم إلى ما يلي:

أ- **قروض الحساب المفتوح:** تتضمن قروض الحساب المفتوح، استخدام القروض بواسطة المستهلك لتمويل تحويلات مالية لعملية محددة، واحد المفاهيم الأساسية لهذه القروض أن تتم الموافقة على منح القرض ومبلغه قبل بروز الحاجة للإنفاق الاستهلاكي، ويستطيع المستهلك اقتراض أي مبلغ طالما انه لا يتجاوز حد القرض المسموح به، وطالما إن الدفعات المستحقة يتم سدادها حسب الاتفاق. وقد

صمم هذا النوع من القروض لتمويل العمليات المالية الصغيرة، مثل شراء الملابس وشراء البنزين .... الخ، إلا أن ظهور بطاقات سمح للمستهلكين باستخدام هذا النوع من القروض في عمليات مالية كبيرة من حيث عدد كبير من المستهلكين وقيمة المشتريات. ومما يجدر ذكره أن هذا النوع من التمويل تتميز به الدول المتقدمة، نظرا لمتطلباته التي تتمثل بضرورة توافر معلومات متكاملة عن المستهلك.

ب- **القرض النقدي:** يتم الحصول على القرض النقدي من خلال عقود الإقراض، ويحصل المقترض فيها على مبلغ نقدي، وعادة ما يتم ذلك من قبل المؤسسات المالية المقترضة، وقد استخدم القرض لسداد قرض أخر أو لشراء سلعة، و يقرض عليه سعر فائدة يتم تحديده مسبقا[1].

2. تقسيم القروض الاستهلاكية حسب المصارف :حيث تقسم إلى ما يلي:

أ- **القروض الشخصية الكلاسيكية:** يتم استخدام قيمة القرض لتمويل مشتريات مثل أجهزة منزلية أو لتمويل مشروع (باستثناء العقارات).

ب- **القروض المسندة :** استخدام الأموال حصرا لتمويل منتج أو خدمة محددة من المبلغ ومبررة بفاتورة حيث وجد احدهما يستلزم وجود لأخر.

ت- **القروض المتجددة**: هي عبارة عن احتياطي من الأموال التي تكون بحوزة المقترض ويقوم باستخدامها بحرية.

ث- **التأجير مع خيار الشراء:** يستخدم هذا النوع من القروض في تمويل شراء السيارات حيث يقوم البنك بشراء السيارة إلي يريدها المقترض وفي نهاية العقد بإمكان هذا الأخير تملك السيارة مقابل دفع سعر محدد مسبقا.

ج- **تراخيص السحب على المكشوف:** تعتبر أيضا قروض استهلاكية كونها مخصصة لاقتناء سلع موجهة للاستهلاك [2].

3. تقسيم عدنان تابه النعيمي القروض الاستهلاكية:

حيث تقسم إلى ما يلي:

أ- **قروض التجزئة:** هي ذلك النوع الذي يمكن للمستهلك استخدامه عند شراء السلع والخدمات تامة الصنع بشكل مباشر من البائع باستخدام القروض من خلال:

[1] محمد نجيب غزالي خياط، دالة التمويل الاستهلاكي في مدينة جدة: دراسة اقتصادية قياسية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز : الاقتصاد و الإدارة، مجلد 20، العدد1، 2006م، 7.

[2] 1 -FBF, Les Clés De La Banque, Le Crédit à La Consommation, Mini-Guide No 13, Septembre 2011, Paris, P1.

- **القرض الدوار أو المتجدد:** الذي يطلق عليه أيضا القرض المفتوح النهاية والذي يتضمن ترتيب ائتماني للمستهلك يشاء تشكيلة من الفقرات لغاية حد أقصى متفق عليه مسبقا، وفي هذا النوع من القروض يمكن استخدام البطاقات الائتمانية.
- **قرض التجزئة المقسط:** يتضمن هذا النوع شراء كمية كبيرة من فقرة معينة عن طريق تسديد قيمتها بأقساط منتظمة وثابتة عبر مدة زمنية طويلة ومتفق عليها، ويطلق هذا النوع تسمية القروض المغلق النهاية.
- **القرض الخدمي:** ينجم هذا القرض عند الحصول على الخدمات التي يوافق مقدمها على الانتظار لمدة من الزمن ليتم دفع قيمة الخدمات من قبل الزبائن .

ب- **القرض النقدي:** هو ذلك النوع القروض الاستهلاكية، ويتم بموجب هذا النوع حصول المقترض على الأموال من المقرض استنادا لإنفاق مبادلة يتم إعادة الأموال المقترض لاحقا، أي ضمن توقيتات يتم الاتفاق عليها بين الطرفين، إضافة إلى الفوائد المترتبة، وقد يتم استخدام هذه الأموال متعددة مثل: الرحلات و من أشكال هذا النوع ما يلي :

- **القروض المقسطة:** هي القروض التي تتضمن سلسلة ثابتة من الدفعات يقوم بها المقترض لإعادة تسديد الأموال المقترضة خلال مدة زمنية محددة مستقبلا، ويترتب على المقترض أن يقدم الدليل على دخله والضمانة المالية التي تجعل المقرض يشعر بالثقة والاطمئنان على أن الدفعات المستقبلية ستكون مؤكدة.
- **القروض ذات الدفعة الواحدة:** هي بالعموم تكون قروض قصيرة الأجل عندما يتم تقديم الأموال لمدة سنة واحدة أو اقل من ذلك مع اتفاق ينص على أن الأموال سيتم إعادتها بدفعة واحدة في حماية المدة المتفق عليها.
- **بطاقات الائتمانية ذات الغرض العام :** تمثل هذه البطاقات اتفاقات الائتمان الدوار أو المتجدد عندما يقوم المقترض بدفع قيمة مشترياته باستخدام بطاقة الائتمان بدلا من استخدام النقد و بالعادة تكون هذه البطاقات مقبولة من قبل كثير من البائعين، ويستلم المقترض كشف شهري مفصل يظهر فيه مشترياته والنقد المدفوع مسبقا، يستطيع حامل البطاقة عادة أن يدفع كامل المبلغ كل شهر من دون أي تبعات مالية إضافة على الحساب.

ت- القروض العقارية: هو الصنف الثالث من القروض الاستهلاكية، وهي تلك القروض التي تتضمن الأموال التي يتم تقديمها للمقترض واستخدامها في الملكية العقارية، وتسمح القوانين الضريبية بخصم فوائد هذا النوع من القروض من الدخل الخاضع للضريبة[1].

[1] عدنان تايه النعيمي، إدارة الائتمان منظور شمولي، (الاردن، دار المسيرة النشر والتوزيع والطباعة، 2010م)، ص، ص 24 -

الشكل رقم (1-1): أنواع القروض الاستهلاكية.

المصدر: اعتمادا على ما سبق من مذكرات.

ـ المطلب الثالث : متطلبات والتزامات القروض الاستهلاكية.

تعتبر طبيعة عقد القرض الاستهلاكي كموضوع مركب تفرض على طرفيه الالتزام حيث أن حصول الطرف المستفيد على حقوقه تكون أساسية، ومن ناحية أخرى يكون هذا الأخير ملزم أمام الجهة الممولة بتنفيذ الشروط الواردة في العقد [1]:

1. متطلبات و التزامات خاصة بجهات التمويل:

أ- لا يخضع التمويل الاستهلاكي الممنوح بناء على ضمانات غير مرتبطة بالاقتطاع الشهري من الراتب أو المعاشات.

ب- يجب على جهة التمويل اعتماد إجراءات إدارة مخاطر ملائمة مثل استخدام نماذج تقييم الملاءة والقدرة المالية للمستفيد عند منح أو تحديد التمويل، وكما يجب اعتمادها عند تخصيص حدود ائتمانية مناسبة للمستفيدين.

ج- قبل الحصول على تمويل استهلاكي جديد، يتوجب على جهة التمويل الحصول على طلب من المستفيد من خلال وسائل الاتصال الموثوق أو من خلال توقيع عقد التمويل.

[1]- الإدارة العامة لمراقبة البنوك، مؤسسة النقد العرب السعودي، ضوابط التمويل الاستهلاكي، جويلية 2014 م، ص ص 15-19

د- يجب على جهة التمويل أن تعرف الغرض من التمويل الاستهلاكي من المستفيد وتوثيقه. ويمثل هذا التأكيد جزءا من إقرار المستفيد، وتكون ضمن إقرار مكتوب يوقعه المستفيد، يقر فيه بشكل صريح بأنه قد فهم بشكل تام الشروط والأحكام، ويؤكد تنفيذ عقد التمويل الاستهلاكي ذات الصلة.

ه- يجب على جهة التمويل إشعار المستفيدين فورا بالتعديلات و/أو التغييرات في عقد التمويل الاستهلاكي بإرسال إخطار مكتوب مسبق لا تقل مدته عن ثلاثين يوما.

و- يجب على جهة التمويل تطبيق لائحة واضحة لقواعد السلوك للموظفين المكلفين بالأدوار التي تشمل مبيعات وتسويق منتجات التمويل الاستهلاكي.

2. متطلبات و التزامات خاصة بالمستفيدين :

أ- يجب على المستفيدين الذين يختارون التقاعد المبكر ضمان استمرارية تحويل مدفوعات التقاعد إلى جهة التمويل في حالة وجود أرصدة قائمة و غير مسددة في حساباتهم للتمويل الاستهلاكي.

ب- يجوز للمستفيد إنهاء عقد التمويل ذو الصلة مع جهة التمويل إذا كان لا يوافق على التعديل أو التغير أو التعديل عن طريق إشعار جهة التمويل برغبته في إنهاء عقد التمويل الاستهلاكي في غضون عشرة (10) أيام بعد استلام الإشعار بالتغيرات.

- المطلب الرابع: استخدامات القروض الاستهلاكية والآثار الناجمة عنها .

1. استخدامات القروض الاستهلاكية:

القرض الاستهلاكي يعبر عن قرض يمنح للزبون بغرض تمويل شراء احتياجاته الشخصية من السلع الاستهلاكية والمعمرة، أو لتغطية نفقات التعليم أو العلاج، وقد يكون مجزأ، وهو القرض الشخصي الطويل الأجل الذي يستخدمه الزبون لأغراض غير تجارية، وعلى وجه الخصوص ترميم أو شراء سكن خاص.

فيتعين على البنك عند منح القرض الاستهلاكي أو المقسط عدم مخالفة الحدود القصوى لقيمة القرض، مدة السداد، قيمة الأقساط والفوائد المستحقة، والحد الأقصى لتلك العناصر يختلف باختلاف طبيعة القرض.[1]

تلجا العديد من العائلات إلى استخدام القروض الاستهلاكية عند شرائها السلع الغالية وباهظة الثمن، مثلها في ذلك المنازل والسيارات والأجهزة المنزلية الأخرى، وقد يلجا الآخرون لاستخدام القروض الاستهلاكية بسهولة أكبر عند شرائهم لتشكيلة واسعة من الكماليات، الخدمات، وأمور أخرى يرغبون بالحصول عليها.[2]

[1] خالد عطشان، عزارةالضفيري، المسؤولية المدنية للبنك عن عمليات القروض الاستهلاكية تجاه العميل المقترض، (دراسة في القانون الفرنسي و الكويتي، جامعة الكويت، كلية الحقوق، قسم القانون الخاص، العدد التاسع و الأربعون، يناير 2012م)، ص ص 462-463.

[2] عدنان تابه النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص 24

1. الآثار الناجمة عن القروض الاستهلاكية: نذكر منها:

أ- حققت المنافسة بين البنوك في السوق النقدية ارتفاعا خاصة مع دخول البنوك الأجنبية لتلك الأسواق حيث بدأت البنوك المحلية تولي المزيد من الاهتمام للقروض الاستهلاكية، ويرجع ذلك جزئيا للعملاء من الشركات الكبيرة التي بدأت بالتخلي عنها للحصول على قروض الشركات في الخارج.

ب- ازدادت قدرة البنوك على منح القروض الاستهلاكية فأصبح اعتماد الأفراد على الدعم المالي من أسرهم وأصدقائهم أكثر مما قوى الروابط الأسرية ورسخ في الأسرة سببا من أسباب وجودها.

ت- تقديم القروض الاستهلاكية لفئة الشباب يمنحهم المزيد من الاستقلالية عن أبائهم، حيث أصبح بإمكانهم استخدامها لتمويل عقار خاص بهم بدل الدخول في طوابير طويلة تسودها البيروقراطية[1].

المبحث الثاني: الربحية في البنوك التجارية والعوامل المؤثرة فيها.

سنتطرق في هذا المبحث إلى الإطار المفاهيمي للربحية في البنوك التجارية، ويمكن تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب حيت نتطرق في المطلب إلى مفهوم الربحية وأهميتها في البنوك التجارية،،أما في المطلب الثاني فسنتطرق إلى مؤشرات قياس الربحية في البنوك التجارية، أما في المطلب الثالث سنتطرق إلى محددات الربحية في البنوك التجارية

المطلب الأول: مفهوم الربحية وأهميتها في البنوك التجارية.

سنتناول في هذا المطلب مفهوم الربحية وأهميتها في البنوك التجارية، حيث تم تقسيم هذا المطلب إلى الفرع الأول مفهوم الربحية ، أما في الفرع الثاني إلى أهمية الربحية في المصارف التجارية.

الفرع الأول : مفهوم الربحية .

يمكن تعريف الربحية بأنها :"عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح ، والربحية تعتبر هدفا للمنشأة ومقياسا للحكم على كفاءتهما على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية" تقاس الربحية إما من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات أو من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمار الذي ساهم في تحقيقها ، علما أن المقصود بالاستثمارات هو قيمة الموجودات أو حقوق الملكية [2].

كما تعرف بأنها المؤشر الكاشف لمركز المصرف التنافسي في الأسواق المصرفية ولجودة إدارتها، وهي تسمح للمصرف بالاحتفاظ بشكل مخاطرة معينة وتوفر وقاء ضد المشكلات القصيرة الأجل ويعرفها بعضهم

[1] 3 Akos Rona-Tas, Consumer Crédit and Society in transition Countries , University of Califomia San Diego, p25, p28,p29.

[2] مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية، معهد الدراسات المصرفية ، عمان - الأردن ، 1999، ص 42.

من وجهة نظر محاسبية واقتصادية، فمن الناحية المحاسبية هي عبارة عن زيادة الإيرادات الكلية عن التكاليف الكلية خلال فترة معنية، أما من الناحية الاقتصادية فهي الزيادة في الثروة والتي تتضمن زيادة الإيرادات المتحققة عن تكاليفها مضافا إليها تكاليف الفرص البديلة، ويعني ذلك أن الربح الاقتصادي أقل من الربح المحاسبي بسبب وجود هذه التكاليف المضافة[1].

وتعمل البنوك التجارية على تحقيق هدفها في الربحية من خلال قرارين هما[2]:

أ- **قرار الاستثمار:** وهي مجموعة القرارات المتعلقة بكيفية استخدام المصارف التجارية للموارد المتاحة لها لاقتناء مختلف أنواع موجود دائما ، ويظهر أثر قرار الاستثمار في الربحية من خلال التوزيع الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة على مختلف أنواع الأصول بطريقة توازن بين الاستثمار المناسب في كل بند من بنود الموجودات دون زيادة تؤدي إلى تعطيل الموارد ، ودون نقص يؤدي إلى فوات الفرص لأجل تمكين المصارف التجارية من تحقيق أفضل عائد ممكن دون التضحية بالسيولة .

ب- **قرار التمويل :** وهي المتعلقة بكيفية إظهار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للمصارف التجارية لتمويل الاستثمار في موجداتها ، وينعكس أثر القرار التمويلي على الربحية من خلال ترتيب مصادر الأموال من ودائع ، وحقوق مالكين ، وديون، بشكل يمكن أصحاب المشروع من الحصول على أكبر عائد ممكن . ويمكننا القول بأن الربحية هي هدف استراتيجي يمكن المصارف من النمو والاستمرارية وذلك لأن الخسائر وعدم القدرة على تحقيق الربح ستؤدي في النهاية إلى تأكل حقوق الملاك وبالتالي إلى التصفية .

الفرع الثاني : أهمية الأرباح في المصارف التجارية .

أ- الأرباح ضرورية لمقابلة المخاطر المتنوعة التي يتعرض لها المصرف حتى يستطيع البقاء في دنيا الأعمال ، فهناك مخاطر كثيرة ومتعددة منها: مخاطر الائتمان ، ومخاطر التصفية الإجبارية،مخاطر السرقة والاختلاس، ومخاطر سعر الفائدة ...إلخ.

ب- الأرباح ضرورية لملاك المشروع، حيث تزيد من قيمة ثرواتهم واستثماراتهم المصرفية والشركات.

ج- الأرباح ضرورية للحصول على رأس المال اللازم في المستقبل وذلك على ثلاثة أوجه :

- ✓ إعادة استثمار الأرباح بصفة مستمرة ، وهو إحدى وسائل التمويل الذاتي .

[1]- مرهج متدر، عبد الواحد حمودة، وآخرون، تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات دار سة ميدانية في المصرف التجاري السوري بمحافظة اللاذقية، مقال منشور في مجلة جامعة تشرين للبحوث والدارسات العلمية، العدد 02، سوريا، سنة 2014، ص ص 332 -.333

[2]مفلح عقل، مرجع سبق ذكره ، ص 42.

- ✓ تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في المصرف عند زيادة رأس ماله .
- ✓ إعطاء المساهم عائدا مقبولا على رأس ماله يزيد من ثقته في المصرف الذي يساهم

د- تقيس الأرباح الجهود التي بذلت بصفة عامة حيث يمكن القول بأنها مقياس الأداء الإدارة[1].

المطلب الثاني: مؤشرات قياس ربحية البنوك التجارية :

تتعدد معايير قياس الربحية كما أن كل معيار يمكن أن نشتق منه مؤشرات جزئية، ويمكن استعراضها فيما يلي:

الفرع الأول : القوة الإيرادية أو العائد على الأصول (ROA):

ويستند هذا المعيار في قياس الربحية إلى العلاقة بين ربح العمليات والموجودات التي ساهمت في تحقيق العائد ويعرف هذا على أنه " قدرة الاستثمار المعين على تحقيق عائد نتيجة استخدامه ، أو هي قدرة مؤسسة على تحقيق الأرباح نتيجة لاستخدام موجداتهما في نشاطها الأساسي"، ويتم احتساب القوة الإرادية للمنشأة بقسمة صافي ربح العمليات على إجمالي الأصول، وذلك كما يلي:

القوة الإرادية = معدل دوران الأصول x هامش ربح العمليات

أي:**القوة الإرادية = صافي ربح العمليات / إجمالي الأصول**

ومن جهة ثانية فإن العائد على الأصول يساوي أيضا: صافي الدخل مقسوما على إجمالي الأصول، وهكذا يمكن قياس صافي الدخل لكل وحدة نقدية من متوسط الأصول التي تم امتلاكها خلال هذه الفترة.

العائد على الأصول (ROA) = صافي الدخل / إجمالي الأصول

ويرتبط معدل العائد على الموجودات بمعدل العائد عل الحقوق الملكية (ROE) من خلال مضاعف حق الملكية (EM)، حيث أن الأخير يساوي إجمالي الأصول مقسومة على إجمالي حقوق الملكية كما يلي[2] :

أي أن :**EM x ROA = ROE**

إذا: **العائد على حقوق الملكية = العائد على الأصول × الرفع المالي**

ويقوم مضاعف حقوق الملكية بمقارنة الأصول مع حقوق الملكية، حيث تشير القيمة الأكبر من هذا المضاعف إلى درجة أكبر من التمويل بالديون مقارنة بحقوق الملكية. وهكذا فإن مضاعف حقوق الملكية (EM) يقيس الرفع المالي ، كما يمثل مقياسا لكل من الربح والمخاطرة. ويؤثر الرفع المالي على أرباح البنك

[1] د. أبوذر محمد احمد الجلي وآخرون ، العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية البنوك السودانية ، مجلة ضمان الودائع المصرفية العدد الثاني ديسمبر 2016 ص21

[2] باسل جبر حسن أبو زعيتر ، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية ، غزة - فلسطين، 2007، ص76.

لأنه ذو تأثير مضاعف على العائد على الأصول (ROA) والتي تساهم في تحديد العائد على حق الملكية (ROE) الخاص بالبنك.[1]

ويشتق من مقياس العائد على الأصول عدة مقاييس أخرى منها:

الدخل من إجمالي الفوائد / متوسط الأصول :

تقيس هذه النسبة العائد من الدخل الأساسي للمصرف، فإجمالي الفوائد تشمل جميع الفوائد المحصلة من القروض والأرصدة لدى المصارف والسندات والأسهم وشهادات الإيداع المشتراة، وتتم القسمة على متوسط الأصول بغية وجود عدالة في قيمة هذه الموجودات وهي تساوي (الأصول في أول مدة + الأصول في آخر المدة مقسومة على اثنين).

- **الدخل من صافي الفوائد / متوسط الأصول :** حيث تقيس هذه النسبة قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من أنشطتها الأساسية، فصافي الفوائد هي الفرق بين الفوائد الدائنة والفوائد المدينة.
- **صافي الربح / متوسط الأصول :** وتقيس هذه النسبة مدى كفاءة إدارة المصرف الأصول ومتطلباته، حيث يتمثل صافي الربح في الفرق بين إيرادات المصرف من فوائد وعمولات مقبوضة وإيرادات الاستثمارات بشكل أساسي، والنفقات من فوائد مدفوعة و مصاريف إدارية وعمومية[2].
- **هامش الربح ومنفعة الأصول :** حيث يمكن تحليل العائد على الأصول إلى مؤشرين هامين وذلك من خلال العلاقة التالية[3] :

العائد على الأصول = هامش الربح x منفعة الأصول

- **هامش الربح (PM) :** ويقيس هذا المؤشر صافي الدخل المحقق لكل وحدة نقدية من إجمالي الإيرادات كما يقوم هامش الربح بقياس قدرة البنك على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب، وذلك لأن صافي الدخل يساوي إجمالي الإيرادات مطروحا منها المصروفات والضرائب.

هامش الربح (PM) = صافي الدخل / إجمالي الإيرادات

وللحصول على مزيد من النسب فإنه يتم تحليل الأنواع المختلفة من المصروفات والضرائب كما يلي :

نسبة مصروفات الفوائد = مصروفات الفوائد / إجمالي الإيرادات

نسبة المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد = المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد / إجمالي الإيرادات

نسبة مخصصات خسائر القروض = مخصصات خسائر القروض / إجمالي الإيرادات

[1] طارق عبد العال حماد:، تقييم أداء البنوك التجارية - تحليل العائد و المخاطرة ، الدار الجامعية، الإسكندرية - مصر، 1999، ص ص 82-83

[2] باسل جبر حسن أبو زعيتر، مرجع سبق ذكره، ص 78.

[3] طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره ، ص : 85- 88.

نسبة الضريبة = ضرائب الدخل / إجمالي الإيرادات

ومجموع هذه النسب وهامش الربح يساوي واحد صحيح ، وكلما انخفضت أي نسبة من النسب الأربعة السابقة كلما أدى ذلك إلى ارتفاع ربحية البنك.

- **منفعة الأصول (AU) :** تمثل منفعة الأصول نسبة الإيراد الكلي المحقق لكل وحدة نقدية من الأصول :ويتم تقسيم إجمالي الإيرادات إلى الدخول المحققة من الفوائد والدخول الأخرى بخلاف الفوائد، ويتم نسبها إلى أصول البنك كما يلي :

منفعة الأصول = (دخل الفائدة / إجمالي الأصول) + (الدخول الأخرى بخلاف الفوائد / إجمالي الأصول)

وتشير هذه العلاقة إلى إجمالي عائد الأصول الناتج عن الدخل من الفائدة والدخل من المصادر الأخرى. كما تؤثر تركيبة الأصول على العوائد، فالاستثمار في القروض عادة ما يدير عائدا أكبر مقارنة بالاستثمارات في الأوراق المالية ، وهكذا يمكن للإدارة أن ترفع من دخل الفائدة من خلال تغيير تركيبة الأصول وذلك بالتحول من الأوراق المالية إلى القروض، وهكذا يتم عمل مراجعة مستمرة لأحجام الأصول التي تحقق الإيرادات والتعرف على الاستثمارات المناسبة في الأوقات المناسبة ، وبهذا يمكن التعرف ما إذا كان البنك يحقق فوائد وأرباح على الأصول أكبر أم أقل من البنوك الأخرى المناظرة ، وكذلك التعرف على تأثير الحجم.

الفرع الثاني: العائد على حقوق الملكية (ROE) :

يقصد بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) : " مقدار العائد الذي يحصل عليه الملاك كنتيجة الاستثمار أموالهم لدى المنشأة وتحمله للمخاطر ، وهو يستند إلى مفهوم الربح الشامل "، حيث يقاس من خلال المعادلة التالي[1] :

ROE= صافي الدخل / إجمالي حقوق الملكية

كما تقيس هذه المعادلة العائد على كل وحدة نقدية من أموال الملكية ، ويمثل العائد للملاك قبل التوزيعات لذلك يعتبر المعدل الأعلى أفضل بالنسبة للبنك لأنه يعني زيادة في الأرباح المحتجزة، أي زيادة في حقوق الملكية .

- **حقوق الملكية :**هي رأس المال المدفوع مضافا إليه الاحتياطات المختلفة القانونية والاختيارية إضافة إلى الأرباح غير الموزعة، وهذه الحقوق تساوي مجموعة الموجودات مطروحا منها جميع الالتزامات سواء كانت طويلة الأجل أو قصيرة الأجل.

[1] محمد جموعى قريشى، تقييم أداء المؤسسات المصرفية : دراسة حالة لمجموعة من البنوك التجارية خلال - 5()20، الفترة 1994 - 2000 ، مجلة الباحث ، الجزائر ، العدد (3) ، ص90

❖ **صافي الدخل :** ويقصد به الربح المحقق من عمليات المؤسسة أو أية مصادر أخرى بعد طرح الضريبة، أي الربح الشامل الصافي ، وهناك من يرى ضرورة احتساب هذه النسبة قبل الضريبة باعتبار أن الضريبة عنصر لا سيطرة لإدارة المؤسسة عليه.

ويعكس العائد على حقوق الملكية كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة جانبي الميزانية أو المهارة في استخدام الموجودات (كفاءة التشغيل)، وكذلك المهارة في تركيب الجانب الأيسر (الكفاءة المالية) لتحقيق أفضل عائد ممكن لأصحاب المشروع، كما يمكن أن تشتق من النموذج السابق عدة مؤشرات هذه الأخيرة التي يمكن تصنيفها إلى مجموعتين من النسب : مجموعة تتعلق بقياس العائد والربحية ، ومجموعة تقيس المخاطر المختارة.

فإنه يمكن حساب العائد على حقوق الملكية بالشكل التالي :

$$ROE = AUx\ PM\ x\ EM$$

ما يستفاد من هذه الصيغة أنها تفسر الأداء بشكل أفضل، فإذا حققت مؤسسة ما عائد على حقوق الملكية مرتفع أو منخفض فإنه يمكن تتبع أو إرجاع سبب هذا الارتفاع أو الانخفاض إلى العائد على الأصول أو إلى الرافعة أو كليهما، إذا كان السبب في ارتفاع العائد على حقوق الملكية يعود غالى الرافعة المالية فإن المحللين و المساهمين يتعرفون إلى مستوى الخطر الذي يتطلبه ذلك المستوى من العائد والأداء وبالمقابل فإذا تحقق العائد على حقوق الملكية المرتفع من خلال إدارة ممتازة للأصول (محصلة للكفاءة و الإنتاجية) فإنه ستكون في هذه الحالة رسالة أخرى للمحللين والمساهمين عن إدارة المؤسسة.

المطلب الثالث : محددات الربحية في البنوك التجارية:

تعيش المصارف بطبيعتها في حالة منافسة شديدة بينها في المجالات كافة ، وهي تنفق مبالغ طائلة كذا الاتجاه ، ولا يمكن لأي نظام مصر في أن يعارض سعي المصرف التجاري لجني الأرباح المعقولة ، ذلك إن الربحية تعد مؤشرا للكفاءة والاستغلال الأمثل للموارد البلد وثرواته ، لذلك يتداخل أو يتعارض اعتبار جني الأرباح مع اعتبار السيولة في توجيه سياسة المصرف الواحد في توزيع موارده ، أي كلما ازدادت سيولة المصرف تضاءلت مقدرته في الحصول على عوائد عالية والعكس صحيح في الاستثمارات طويلة الأجل ، ونجاح المصرف يتوقف على مقدار ما يستثمره الأفراد من ثقة في مقدرته على مواجهة طلبات عملائهم وفضلا على ذلك تساهم سيولة المصرف في زيادة مقدرته على جني الأرباح في المدى الطويل من جهة أخرى[1].

[1] العلاق ، بشير عباس ، إدارة المصارف ، مدخل وظيفي ، عمان الاردن ، 2001 ، ص 117

يتضح من ذلك إن التفاوت في معدلات الربح المصرفي يرجع إلى أمرين : الأمر الأول هو اختلاف درجة المخاطرة فيما بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، إذ كلما كانت درجة المخاطرة كبيرة في نشاط معين كان معدل الربح مرتفعا وهذا بدوره يؤثر في السيولة المصرفية والعكس صحيح . أما الأمر الثاني فهو اختلاف درجة كفاءة فيما بين المدرين في النشاط نفسه إذ كلما كان المدير أكثر كفاءة في إدارة وتنظيم منشأته كان معدل الربح مرتفعا والعكس صحيح[1].

تقاس الربحية إما من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات ، إما من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها ، علما أن المقصود بالاستثمارات هو قيمة الموجودات أو حقوق الملكية.

تواجه المصارف التجارية في سبيل تحقيقها لأهدافها بتعظيم ربحيتها العديد من العوامل التي يتفاوت تأثيرها على هذه الربحية ، سواء كانت هذه العوامل خارجية تتعلق بالبيئة المحيطة أو داخلية تتعلق بالمصارف نفسها وقد تم فيما يلي استعراض هذه العوامل :

الفرع الأول : العوامل الخارجية

تتمثل العوامل الخارجية المؤثرة في ربحية المصارف التجارية بما يلي :

- **الظروف الاقتصادية:** يؤثر النشاط الاقتصادي على الأعمال المصرفية والتي بدورها تؤثر على ربحية المصارف، وما يحمله هذا النشاط من حالات كالرواج الاقتصادي الذي يزيد معه حجم الودائع بسبب زيادة حجم المبيعات للعملاء وتوسيع أنشطتهم الاقتصادية، ويرافق ذلك الوضع زيادة الطلب على الائتمان المصرفي والخدمات المصرفية المتنوعة، كالطلب على الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان والحوالات وغيرها، الأمر الذي يعني زيادة إيرادات المصارف من الفوائد والعمولات، وبالتالي زيادة ربحيتها، بينما تتأثر ربحية المصارف عكسيا بأوضاع الكساد الاقتصادي الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على القروض وبالتالي انخفاض الدخل من الفوائد على تلك القروض ، بالإضافة إلى ذلك فإن حدوث الكساد الاقتصادي يحمل في طياته ازدياد احتمالات عدم قدرة المقترضين على السداد مما تضطر إدارة المصارف إلى استقطاع جزء من الأرباح كمخصصات لمواجهة تلك الاحتمالات مما يؤدي ذلك إلى انخفاض أرباح المصرف، وعلى الرغم من أن المصارف لا تستطيع السيطرة على هذه العوامل ، فإنه يمكن أن تجعل خططها مرنة بحيث أنهما تستجيب لها[2].
- **التشريعات القانونية والضوابط المصرفية:** تؤثر التشريعات القانونية والضوابط المصرفية بدرجة كبيرة في أداء المصارف التجارية بشكل عام، فتعليمات الجهات الرقابية والضوابط المصرفية تهدف

[1] عمر حسين ، مبادئ المعرفة الاقتصادية ، منشورات دار السلاسل ، الكويت ، 1999، ص 447

[2] خالد أمين ، ادارة العمليات المصرفية المحلية والدولية ، عمان دار وائل للنشر والتوزيع 2006 ، ص109

إلى ضبط الأداء المصرفي للمحافظة على سلامته المالية وحماية أموال المودعين الأمر الذي قد يترتب عليه التزامات إضافية على بعض المصارف، تتمثل في قيود على حركة وحجم التسهيلات والاحتفاظ بقدر أكبر من السيولة وتكوين المخصصات الإضافية وغيرها.

- **السياسة النقدية :** تلعب السياسة النقدية للمصارف المركزية في الدول بالغ الأهمية في التأثير في سياسات المصارف التجارية فيما يتعلق بإدارة موجوداتهما، و بالتالي فإن ذلك يكون ذو تأثير في ربحيتها، وهنالك العديد من الأدوات لتلك السياسة سواء كانت أدوات الرقابة الكمية أو النوعية أو الرقابة المباشرة، يستخدمها المصرف المركزي بهدف إحكام سيطرته على عرض النقد من أجل الوصول للأهداف النهائية المتوخاة، وتختلف إجراءات السياسة النقدية للمصرف المركزي من حيث إنما إجراءات تقييدية أو تتسم بطابع من التخفيف وذلك تماشيا مع الظروف والأوضاع الاقتصادية السائدة في البلد. إذ تعمل المصارف المركزية على تخفيض الفوائد على القروض وتخفيض سعر إعادة الخصم ومتطلبات الاحتياطي النقدي القانوني بهدف تشجيع الطلب على القروض وتشجيع الاستثمار وأحيانا بهدف ضبط نمو السيولة المحلية وضبط الائتمان المصرفي كانت المصارف المركزية تعمل على رفع سعر إعادة الخصم ورفع متطلبات الاحتياطي القانوني لأجل الحد من التوسع في التسهيلات الائتمانية مما يحد من قدرة المصارف على التوسع في الائتمان وبالتالي الحد من إمكانية تحقيق أرباح مرتفعة.
- **الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي:** تؤثر الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي في ربحية المصارف التجارية، حيث تتأثر الحصة السوقية للمصارف التجارية من الودائع والقروض نتيجة تعامل بعض العملاء مع المصارف الإسلامية دون المصارف الربوية، مما يؤثر في ربحية المصارف التجارية. كما أن قوة الجهاز المصرفي ومتانته، وتوفر القناعة الكافية لدى الجمهور بهذه القوة سوف يؤدي إلى زيادة تعاملهم مع هذه المصارف وكذلك زيادة ثقتهم بالتعامل معها، مما قد ينعكس بدوره على ربحية هذه المصارف. كما أن جهل الكثيرين بأهمية العمل المصرفي يوجد لدى بعض المتعاملين نوايا سيئة فيما يتعلق بالتعامل السلبي مع المصارف بشكل عام و خاصة في مجال التحايل دون سداد ما عليهم من قروض، وهذا النوع من التحايل تزخر به معاملات المصارف التجارية ويظهر ذلك جليا من خلال ارتفاع حجم مخصص الديون في تحصيلها والديون المعدومة.
- **المنافسة:** تؤثر المنافسة بين المصارف التجارية في ربحيتها، وذلك بسبب محدودية الموارد المتاحة لهذه المصارف، واضطرارها نتيجة لذلك إلى دفع معدلات فائدة عالية للحصول على هذه الموارد، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض هامش العوائد، وبالتالي التأثير في صافي الأرباح ومعدلات الربحية.

- **أسعار الفائدة:** تزداد ربحية المصارف التجارية كلما ازدادت أسعار الفائدة على القروض، خصوصا عندما تكون أسعار الفائدة على الودائع منخفضة، بمعنى أن الربحية تزداد كلما ازداد هامش سعر الفائدة، وتلعب أسعار الفائدة دورا فاعلا في التأثير في استثمارات المصارف.

الفرع الثاني: العوامل الداخلية:

- ✓ **أرباح (أو خسارة) الأوراق المالية:** تؤثر الأرباح (أو الخسائر) الرأسمالية عن ارتفاع (أو انخفاض) أسعار الأوراق المالية في السوق المالي على ربحية المصرف، ومن المعروف أن هدف المصارف التجارية من الاستثمار في الأوراق المالية ينصب في تأمين كل من هدفي السيولة والربحية.
- ✓ **إدارة المصرف:** تتأثر ربحية المصارف التجارية بمدى قدرة إدارة المصارف على الموازنة بين العائد والمخاطر، وعلى تخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات، من خلال خبرة الإدارة وقدرتها على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة. فقدرة إدارة المصرف على إدارة هيكلها المالي بشقية (إدارة الموارد، إدارة الاستخدامات) يعكس مدى نجاحها في تحقيق أهداف المصرف، ففي حال تمكنت هذه الإدارة من تحقيق التوازن المطلوب في هيكلها المالي من خلال توظيف موارد المصرف في الأصول ذات عوائد مجزية آخذة بعين الاعتبار محاولة تخفيض تكاليف تلك الموارد في الوقت الذي تسعى فيه لتعظيم إيرادات تلك الاستخدامات، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة ربحية هذه المصارف وتعظيم ثروة مالكيها. فربحية المصارف التجارية ما هي إلا ترجمة لجملة من القرارات التي تتخذها إدارات تلك المصارف، فالإدارة الرشيدة هي التي تتخذ القرارات التي تمكنها من تعظيم ربحية تلك المصارف من خلال الموازنة بين الربحية والسيولة والأمان .
- ✓ **حجم المصرف:** يقاس حجم المصرف بمقدار ما يملكه من موجودات أو بمقدار ما يملكه من حقوق الملكية، فكبر حجم المصرف (مقاسا بالموجودات) يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الموجودات، فهذا المعدل يكون كبيرا في المصارف الصغيرة وذلك بالمقارنة مع المصارف الكبيرة ولكن نلاحظ أنحجم الودائع في المصارف الكبيرة يكون أكبر من المصارف الصغيرة (بمعنى أن درجة الرافعة المالية أكبر) الأمر الذي يزيد من معدل العائد على حقوق الملكية. كما أن حجم أصول المصارف التجارية يزيد من قدرتها على الاستثمار، فمن المتوقع دائما أن زيادة أصول المصرف سوف تؤدي إلى زيادة ربحيتها. وفي حال قياس حجم المصرف بما يملكه من حقوق ملكية (رأس المال المدفوع والاحتياطات والأرباح المحتجزة) نجد أن المصارف التي تملك حقوق ملكية كبيرة تكون الأموال المتاحة لديها أكبر وقدرتها على استثمار هذه الأموال أوسع، وزيادة حقوق الملكية تزيد

من ثقة جمهور المتعاملين معها، مما قد ينعكس على حجم ودائع العملاء لديها وبالتالي زيادة الرافعة المالية التي قد تؤدي بدورها إلى تعظيم معدل العائد على حقوق الملكية.

- ✓ **هيكل الودائع:** تركز المصارف التجارية على جذب ودائع التوفير والودائع لأجل، وذلك لأن هذه الودائع تعطي تلك المصارف مرونة أكبر في توظيفها في استثمارات طويلة الأجل نسبيا دون الاعتبار العامل السيولة، وذلك في سبيل تحقيق ربحية أكبر. كما تؤثر تكلفة الودائع أيضا على ربحية المصارف التجارية لأنها تمثل الأعباء التي يتحملها المصرف في سبيل حصوله على الأموال، فنلاحظ أن تكلفة الودائع لأجل تزيد عن تكلفة الودائع التجارية تحت الطلب وودائع التوفير، وتسعى المصارف التجارية عادة إلى تخفيض قيمة الفوائد المدفوعة على هذه الودائع إلى أقصى حد ممكن لتزيد من ربحيتها.
- ✓ **توظيف الموارد:** توجه المصارف التجارية الجانب الأكبر من مواردها المالية للاستثمار في القروض والأوراق المالية كما يعدان أهم مجالات الاستثمار للمصرف التجاري، إذ إنه بزيادة نسبة الموارد المستثمرة في تلك الموجودات تزيد ربحية المصرف التجاري، حيث إن المتولد عنها يعدان المصدر الأساسي لإيرادات المصرف وبالذات الدخل المتولد من القروض، وتؤثر نسبة الموارد المستثمرة في الموجودات المدرة للدخل على ربحية المصرف التجاري، حيث تزداد ربحيتها بازدياد هذه النسبة، ويعد قرار إدارة المصرف في توظيف موارده في القروض والاستثمارات المالية من القرارات التي تعتمد على عدة عوامل أهمها حاجة المصرف السيولة ومدى توفر فرص استثمارية جيدة مدرة للدخل.
- ✓ **أرباح (أو خسائر) القروض:** تؤثر عمليات الائتمان الممنوح من قبل المصارف بشكل كبير على ربحية تلك المصارف، وذلك نتيجة لكبر حجم الموارد الموجهة محو عمليات الائتمان، حيث تعد القروض من النشاطات الأساسية للمصارف التجارية وهي بالتالي المصدر الأساسي لتحقيق الأرباح، وتحاول المصارف دائما الرقابة على مستوى توظيفها للودائع في شكل قروض من خلال الرقابة على نسبة الائتمان لديها، إذ إن عمليات الائتمان تؤثر بصورة سلبية في ربحية المصارف عندما يفقد المقترض قدرته على سداد القروض. ويعد التوسع في منح الائتمان بطريقة غير مدروسة وبعيدا عن دراسة ملفات العملاء بعناية، لمعرفة مدى قدرتهم على الوفاء بالالتزامات، من أهم العوامل التي تؤدي إلى زيادة الديون المتعثرة والمعدومة والتي تؤثر سلبا على ربحية المصارف التجارية.
- ✓ **السيولة :** تمكن السيولة المصرفية من تجنب الخسارة التي قد تحدث نتيجة اضطرار المصرف إلى تصفية بعض أصول غير السائلة، حيث تمثل السيولة عنصر الحماية والأمان على مستوى المصرف

مع المحافظة على قدرة الجهاز المصرفي على تلبية طلبات الائتمان في أي وقت، ونظرا لأهمية السيولة للمصارف فإنما تلتزم بالاحتفاظ بنسبة سيولة قانونية لا تقل عند حد ادني من التزاماتها السائلة لمواجهة هذه المتطلبات، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة تقدير احتياجات السيولة من خلال التنبؤ بالطلب على القروض والسلفيات ودراسة سلوك الودائع وذلك حتى لا يضطر المصرف إلى التصفية الإجبارية لبعض أصوله، ما قد يترتب على ذلك من مخاطر ويساعد هذا التقدير في الملائمة بين متطلبات السيولة والربحية.

- ✓ **عمر المصرف:** إن زيادة عمر المصرف تلعب دورا كبيرا في التأثير في ربحيته، فالمصارف التي لها أعمار طويلة وحسنة السمعة تحوز على ثقة الجمهور أكثر من المصارف الجديدة، فالجمهور يطمئن للمصارف ذات الأعمار الطويلة نعلمه وثقته بأن هذه المصارف قادرة على البقاء والاستمرار، كما أن لدي إدارتها الخبرة المصرفية التي تؤهلها للعمل في مجال الصناعة المصرفية، يضاف إلى أن المصارف تستهلك أغلب أصولها ومصاريف تأسيسها في السنوات الأولى لنشأها، مما يجعلها تتحمل مصاريف أقل في السنوات التالي لذلك .
- ✓ **عدد موظفي المصرف:** إن زيادة عدد موظفي المصرف سوف تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية له، وبالتالي زيادة الربحية، فالمصرف ذو الأعداد الكبيرة من الموظفين يعكس إما انتشارا جغرافيا كبيرا من خلال زيادة عدد الفروع التي تحتاج إلى هذه الزيادة، أو زيادة خدمات المصرف الفنية والتقنية وعملياته والتي تستهدف تقديم خدمات أوسع للعملاء
- ✓ **عدد فروع المصرف :** إن الانتشار الجغرافي للمصرف، وخاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية سيعمل على زيادة عدد المتعاملين مع المصرف، فإيصال الخدمات المصرفية لهذه التجمعات السكانية، وخاصة إذا كانت تفصل بينها مسافات طويلة سوف تجعل من المصارف ذات الانتشار الواسع هدفا لتعامل الجمهور معها للاستفادة من خدماتها وخاصة في مجال السحب والإيداع والتحويلات المالية، وزيادة عدد المتعاملين سوف يؤدي إلى زيادة حجم الودائع وكذلك حجم التسهيلات و حجم عمليات المصرف مما سيؤدي إلى زيادة ربحية المصرف.[1]

[1] أبو زعيتر، باسل، مرجع سبق ذكره ، ص 93-102.

المبحث الثالث: الدارسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

الدراسة الأولى: القروض الاستهلاكية من منظور البنوك الإسلامية دارسة حالة بنك البركة وكالة عين مليلة من اعداد الطالبة سماح مرابط لنيل شهادة الماستر في الاقتصاد سنة 2018/2017

- إن الهدف الأساسي من إنشاء المصرف الإسلامية هو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فهي تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية أساسها المشاركة في الأرباح والخسائر، حيث تقدم صيغا متنوعة لكنها اتجهت أكثر نحو صيغ أخري كالمرابحة والمساومة ، لأنها أثرت على عدم المخاطرة وكتفت بدور الوساطة في التمويل ويعتبر القرض أو التمويل الاستهلاكي الذي تقدمة البنوك الإسلامية مصدرا هاما من مصادر التمويل كذلك الصورة المناسبة لطبيعة عملها في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة ،وأثبتت أهميته كأداة منافسة للاستعمال الكبير الذي عرفه كدليل على فعاليته ونجاحاته لما تلبيه من احتياجات العميل (الأفراد، والشركات)[1].

❖ القرض أو التمويل الاستهلاكي له مميزات وخصائص تجعله متميزا عن باقي وسائل ومصادر وطرق التمويل الأخرى.

❖ النجاح الذي حققته هده التقنية في وكالة بنك البركة لا خير برهان على دلك.

الدراسة الثانية: المنتج المؤهل للقرض الاستهلاكي دراسة قام بها الباحث في الدكتوراه تخصص حقوق من إعداد الطالب بوعمامة زكرياء جامعة الجزائر 2017

حاولت الدراسة الاجابة على الاشكالية التالية: هل استطاع المشرع الجزائري وضع تنظيم فعال لأحكام جنسية المنتج الوطني المؤهل للقرض الاستهلاكي تطبيقا للسياسة الاقتصادية الحمائية ، وتوصلت الى نتائج هي: أن قرار تأهيل المنتج الوطني للقرض الاستهلاكي لن يحقق الهدف المرجو منه، و المتمثل في تطبيق سياسة حمائية ترمي إلى ترقية المنتج الوطني، وتحسين نوعيته وحمايته من المنافسة الشرسة للمنتج الأجنبي، مادام لم يضع المشرع الجزائري معادل إدماج يبين الحد الأدنى من محتوى الوطني المشترط في المنتجات المؤهلة للقرض الاستهلاكي، والمنتجات المتحصل عليها في بلد واحد لا تعني القرض الاستهلاكي، لأنه و بالنظر للمواد المستعملة في عملية تصنيعها تكون في اغلب الأحيان أو كلها ليست ذات منشأ جزائري، وبذلك

[1] سماح مرابط، القروض الاستهلاكية من منظور البنوك الإسلامية دارسة حالة بنك البركة وكالة عين مليلة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الاقتصاد سنة 2018/2017

لن تساهم في تشجيع الصناعات الناشئة، بل سيقضي عليها حيث إن دورها سيقتصر فقط في تركيب المواد المستوردة[1].

الدراسة الثالثة: عوارض التسديد في القرض الاستهلاكي دراسة وصفية من اعداد الدكتور مخلوفي عبد الوهاب و كباهم سلطانة ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة ، العدد العاشر ، جانفي 2017.

حاولت الدراسة على الاشكالية: ما هي العوارض التي تعيق المقترض في عملية القرض الاستهلاكي من تنفيذ التزاماته اتجاه مؤسسة التمويل، وتوصلت الى نتائج أن الكثير من الأحكام تخضع لقواعد من ابتداع التطبيق العملي لمؤسسات التمويل، مما يجعل حرية الاختيار شبه معدومة، والتوقف عن الدفع الذي يمنع المقترض يسبب ظروف معينة من دفع الاستحقاقات الواجبة عليه، يخضع لمعالجة خاصة من طرف البنوك التي تدرك جيدا إمكانية المقترض وقدراته المالية بنفس إدراكها لخصوصية القرض الاستهلاكي، وانه من القواعد الشمالية الجديدة للمترع التنفيذي و التي تحتو الشتاء من الشريعة العامية، كما تمثل خروجا على القوة الملتزمة للعقد فمن جواز العدول عن العقد رغم انعقاده، وما له من أثر على الارتباط بين عقد الأمان و العقد الرئيسي، من شانه أن يجعل العقد كله مرهونا عليه بمشيئة المقترض إلى إمكانية التسديد المسبق[2].

الدراسة الرابعة: دراسة حسيبة شتحونة، بعنوان "أثر القروض الاستهلاكية على تطور حجم الواردات في الجزائر "، رسالة ماستر، سنة 2015/2014

تهدف هذه الدراسة الى إبراز أثر القروض الاستهلاكية على تطور حجم الواردات في الجزائر في الفترة 1990/2009، ومحاولة تحليله اقتصاديا من خلال النتائج المتحصل عليها، وتوصلت الى نتائج وهي: معرفة أثر حجم الواردات في الجزائر، ودراسة قياسية باستخدام .EVIEWZ

الدراسة الخامسة: ساجي سارة، بعنوان "كفاءة نظام مركزية المخاطر في إدارة القروض الاستهلاكية"، رسالة ماستر، سنة 2016/2015

هدفت هذه الدراسة الى: توضيح العلاقة بين القروض الاستهلاكية و نظام مركزية المخاطر، ومن أجل التعرف على مدى قدرة نظام مركزية المخاطر بصفته جهازا رقابيا على تسيير و إدارة القروض الاستهلاكية، وتوضيح أهمية ودور نظام مركزية المخاطر في التقليل من المخاطر البنكية وتوصلت الى نتائج ونظام مركزية المخاطر ينظم تسيير القروض الاستهلاكية بدرجة متوسطة[3].

[1] بوعمامة زكرياء، المنتج المؤهل للقرض الاستهلاكي دراسة قام بها الباحث في الدكتوراه تخصص حقوق، جامعة الجزائر، 2017.
[2] مخلوفي عبد الوهاب و كباهم سلطانة، عوارض التسديد في القرض الاستهلاكي دراسة وصفية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة ، العدد العاشر ، جانفي 2017.
[3] حسيبة شتحونة، أثر القروض الاستهلاكية على تطور حجم الواردات في الجزائر، رسالة ماستر، سنة 2015/2014

الدراسة السادسة: بن ناجي حنان، بعنوان "إدارة مخاطر تمويل السلع الاستهلاكية بين البنوك التقليدية والإسلامية"، رسالة ماستر، سنة 2015/2016

هدفت الدراسة الى معالجة موضوع إدارة مخاطر تمويل السلع الاستهلاكية، ومعرفة كيفية إدارة مخاطر التمويل في ك لا البنكين والأساليب والطرق الممكنة للتعامل مع هذا النوع من المخاطر، والتعرف على أنواع مصادر المخاطر، وتوصلت الى نتائج وهي أن إدارة المخاطر هي أمر ضروري لنجاح البنوك واستمرارية عملها، وأن البنوك الجزائرية تمنح تمويلات لكن في المقابل لا توجد مراقبة لهذه التمويلات[1].

الدراسة السابعة: زعيطي هشام، بعنوان "دور التأمينات في تشجيع قروض الاستهلاك" رسالة ماستر، سنة 2017/2016.

تهدف هذه الدراسة في تسليط الضوء على التأمين بصفة عامة والتأمين البنكي بصفة خاصة، وذلك عن طريق تقدم مجموعة من التعاريف والأنواع إلى جانب طرق عمل التأمين المصرفي، بالإضافة للتطرق إلى قروض الاستهلاك وعرض أهم جوانبها بصفة نظرية، كما تهدف إلى ربط العلاقة بين التأمين المصرفي والقرض الاستهلاكي وتحليلها، حيث استعمل المنهج الوصفي في الفصل النظري إلى جانب تبني المنهج التحليلي في الفصل التطبيقي[2].

الدراسة الثامنة: على باشا سارق ، بعنوان "إدارة المخاطر البنكية في ضل قروض الاستهلاك "رسالة ماستر سنة 2017/2016

هدفت الدراسة الى معرفة دور إدارة المخاطر البنكية في ظل قروض الاستهلاك، وتسليط الضوء على الكيفيات والطرق الواجب إتباعها لتقييم خطر القرض والوقاية منه بصفة عامة وبصفة خاصة لمخاطر قروض الاستهلاك، تقديم نظرة عن القروض الاستهلاكية بين مفهوم أنواع وواقعها في البنوك الجزائرية[3].

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

1. Etude du rapport annule de la commission bancaire 2003

حاولت الدراسة الإجابة على الإشكاليات: هل الإنسان الاستهلاكي يساهم في الرعية الجيدة لمؤسسات التموين، ما هي العوامل التي تساعد في الاستمرار في قلب الإنسان الاستهلاكي، ما هي وسائل و القنوات المعتادة لتوزيع القرض الاستهلاكي، الائتمان الاستهلاكي يساهم في الرعية الجيدة مجموعة كبيرة من

[1] بن ناجي حنان، إدارة مخاطر تمويل السلع الاستهلاكية بين البنوك التقليدية والإسلامية، رسالة ماستر، سنة 2015/2016

[2] زعيطي هشام، دور التأمينات في تشجيع قروض الاستهلاك، رسالة ماستر، سنة 2017/2016.

[3] على باشا سارق ، إدارة المخاطر البنكية في ضل قروض الاستهلاك، رسالة ماستر سنة 2017/2016

المؤسسات المتخصصة، الأمان الاستهلاكي الفرنسي لديه المالية عالية، وهذا النوع من التمويل الأسري معني بشكل عام وفيه منافسة قوية على المتخصصين في الائتمان الاستهلاكي[1].

- الاستمرار في التوفيق بين المشروبات التجارية و الضروريات الأساسية ومراقبة التزامات العملاء ومراقبة المخاطر.

2. Boulverd mouhamd, le crédit a la consommation en pleine mutation, mars 2008

هدفت الدراسة الى توضيح تطور الائتمان الاستهلاكي في الحماية مما بين1996 م 2006 ، التعرف على أهمية الائتمان الاستهلاكي والتركيز على خصائص وتطوير الائتمان الاستهلاكي، تقديم عوامل توضيحية التي ساعدت على نجاح الائتمان الاستهلاكي، وتوصلت إلى نتائج الائتمان الاستهلاكي في الاقتصاد العربي ظهر بقوة في السنوات الأخيرة، فهذا القطاع يواجه مزيج من العوامل المتعلقة بالاستهلاك الأسري وقبوله بشكل أكثر ديناميكية، وتعرض المؤسسات الألمانية للانخفاض في أسعار الفائدة، وهذا ما استدعى وضع إطار تنظيمي وحيادي ملائم، وعادة هيكلة شركات التمويل وترشيد مع الائتمان، ومواصلة الجهود لتحسين كفاءة الائتمان الاستهلاكي، وتسريع النمو الاقتصادي، من خلال تحفيز الاستهلاك الأسري[2].

3. Christine cadoure le credit a la consommation le mini Guide bancaires,2011

حاولت الدراسة الاجابة على الاشكاليات: ما هو القرض الاستهلاكي، وما هي أنواعه، وما هي التزامات المقترض اتجاه البنك هل يمكن الدفع مسبقا، وما هي خصائص الائتمان المتجدد، وتوصلت الى نتائج، الائتمان الاستهلاكي يكون مصحوب ببطاقة فيها مزايا تجارية وترويجية، واستخدام الائتمان الاستهلاكي لا يكون شرط للاستفادة من هذه الفوائد، وتسوية المشتريات تكون نقدا، على العميل أن يكون لديه الاختيار في الائتمان القابل للاستهلاك و الائتمان المتجدد[3].

4- Abdelli Dyna; Ben Meziane Oahiba; Bakli M, "La maitrise du risque de crédit a la consommation en Algérie"2015.

هدفت هذه الدراسة لتقييم أثر الائتمان الاستهلاكي على البنوك، وكذلك على العميل من خلال المراحل التي سيمر ها، فعليه أدت التنمية التكنولوجيا و الديموغرافية والاقتصادية إلى نمو الاستهلاك المنزلي في جميع أنحاء العالم، وخاصة الأسر الجزائرية، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي فخلصت الدراسة بإثبات البنوك

[1] Etude du rapport annule de la commission bancaire 2003
[2] Boulverd mouhamd, le crédit a la consommation en pleine mutation, mars 2008
[3] Christine cadoure le credit a la consommation le mini Guide bancaires,2011

الجزائرية الأجنبية المثبتة في البلاد، بإنشاء منتج يسمح للعملاء بتقليم الاحتياجات، والتي لا يمكن أن تدفع نقدا، ألا وهو الائتمان الاستهلاكي[1].

المطلب الثالث: مقارنة الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية

الدراسات السابقة والحالية	الفترة	المضمون	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
أولا: القروض الاستهلاكية من منظور البنوك الإسلامية دارسة حالة بنك البركة وكالة عين مليلة	2018	- ابراز أثر القروض الاستهلاكية على تطور حجم الواردات في الجزائر، ومحاولة تحليله اقتصاديا من خلال النتائج المتحصل عليها.	التطرق لماهية القروض الاستهلاكية في الجزائر.	القروض الاستهلاكية والربحية في البنوك. استخدام برنامج EVIEWZ
ثانيا: المنتج المؤهل للقرض الاستهلاكي دراسة قام بها الباحث في الدكتوراه تخصص حقوق	2017	-جنسية المنتج الجزائري المؤهل للقرض الاستهلاكي.	القروض الاستهلاكية في الجزائر.	المتغير التابع هي القروض الاستهلاكية والمستقل هو الربحية
ثالثا: عوارض التسديد في القرض الاستهلاكي دراسة وصفية	2017	-العوارض التي تعيق المقترض في القرض الاستهلاكي.	القروض الاستهلاكية في الجزائر.	المتغير التابع هي القروض الاستهلاكية والمستقل هو الربحية
رابعا: أثر القروض الاستهلاكية على تطور حجم الواردات في الجزائر	2015	أثر القروض الاستهلاكية على تطور حجم الواردات في الجزائر.	أنواع القروض الاستهلاكية.	الاعتماد على الإحصائيات والبيانات في المقارنة. استخدام برنامج EVIEWZ
خامسا: نظام مركزية المخاطر في إدارة القروض الاستهلاكية	2016	واقع المخاطر في ادارة القروض الاستهلاكية في الجزائر.	القروض الاستهلاكية ودورها.	- دراسة قروض السيارات وكيفية الربحية من القروض الاستهلاكية.
سادسا: إدارة مخاطر تمويل السلع الاستهلاكية بين البنوك التقليدية والإسلامية	2015	-معالجة موضوع ادارة المخاطر تمويل السلع	دراسة القرض	مقارنة بين ستة بنوك في القروض الاستهلاكية

[1] Abdelli Dyna; Ben Meziane Oahiba; Bakli M, "La maitrise du risque de crédit a la consommation en Algérie"2015.

		الاستهلاكية.	الاستهلاكي في الجزائر	والربحية
سابعا: دور التأمينات في تشجيع قروض الاستهلاك	2017	-تسليط الضوء علر التأمين بصفة عامة والتأمين البنكي بصفة خاصة.	التطرق الى القرض الاستهلاكي استخدام المنهج الوصفي التحليلي.	توضيح اهمية استفادة البنوك من القروض الاستهلاكية. استخدام برنامج EVIEWZ
ثامنا: إدارة المخاطر البنكية في ضل قروض الاستهلاك	2017	-معرفة دور وادارة المخاطر البنكية والطرق الواجب اتباعها لتقييم خطر القرض والوقاية منه.	مفهوم وانواع القروض الاستهلاكية في الجزائر.	الاعتماد على المتغير التابع وهو القروض الاستهلاكية. استخدام برنامج EVIEWZ

خلاصة الفصل:

نستخلص من هذا الفصل أن البنوك التجارية من المؤسسة المالية التي تهدف إلى تحقيق الربح من خلال منحها لعدة خدمات منها منح القروض، و من أهم أنواع القروض التي تمنحها البنوك التجارية و قد شهد إقبال كبير عليه في الآونة الأخيرة من طرف الأفراد ألا هو القروض الاستهلاكية، إذن فالبنوك التي تحقيق أقصى الأرباح ستعتمد سياسة إقراضية متشددة، وينتج ربح المصرف عن تفاعل عدة متغيرات لا تسيطر عليها الإدارة سيطرة كاملة، ومع ذلك فإنها تتمتع بقدر من التحرك يكفي لتمكينها من تنفيذ سياسة المردودية و السعي وراء أقصى حد من الريح.

الفصل الثاني

تمهيد

بعد التطرق في الفصل السابق إلى المفاهيم المتعلقة بالقروض الاستهلاكية ومكوناتها وأهم مؤشرات قياسها والتطرق إلى مفهوم الربحية ومؤشرات قياسها وكذا الدراسات السابقة للموضوع، وفي هذا الفصل سيتم قياس وتحليل القروض الاستهلاكية والربحية وذلك من خلال حساب مؤشراتها بالاعتماد على التقارير المالية الخاصة بالبنوك عينة الدراسة واختبار مدى تأثير مؤشرات القروض الاستهلاكية على ربحية المؤسسات البنكية الجزائرية.

تناولنا في هذا الفصل الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة التي تساعد الباحث في التحليل والتفسير وكذا عرض ومناقشة نتائج الدراسة وبرهان مدى صحة الفرضيات ونفيها.

ولذلك تم تقسيم هذا الفصل كما يلي:

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

المبحث الثاني: النتائج والمناقشة

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

سوف يتم توضيح في هدا المبحث جوانب الدراسة وعينتها وطريق جمع المعطيات وتحديد متغيرات الدراسة وكيفية قياسها والأدوات المستعملة.

المطلب الأول: تحديد مجتمع وعينة الدراسة

سنتطرق في هذا المطلب إلى تحديد مجتمع وعينة الدراسة وطريقة جمع المعطيات تحديد متغيرات الدراسة وكيفية قياسها في ثلاث فروع التالية.

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع البنوك الجزائرية حيث اقتصرت عينة الدراسة على ستة بنوك فقط وذلك نظرا لتوفر المعلومات حولها خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2020 وهي كآلاتي:

الجدول رقم (2-1): يوضح البنوك المعتمد في الدراسة الميدانية

البنوك	تقديم البنوك
بنك الإسكان Housig bank	أحد البنوك الحليفة **لبنك الإسكان** للتجارة والتمويل في الأردن، والمعروف باسم **بنك الإسكان Housing Bank**، والذي تأسس عام 1973، تم تأسيس البنك في الجزائر في شهر تشرين الأول من عام 2003، وذلك برأس مال بلغ حوالي 10 مليارات دينار جزائري، ويقع مقره الرئيسي في العاصمة الجزائر، عند التأسيس كانت تبلغ حصة بنك الإسكان الأردن فيه حوالي 61.2% وفي عام 2014 تم رفع حصته حتى وصلت إلى 85%
المؤسسة العربية المصرفية ABC	يعتبر أول بنك أجنبي خاص اعتمد بقرار من طرف مجلس النقد والقرض للبنك المركزي الجزائري في 24 سبتمبر1998 حيث بدأ نشاطه في 2 ديسمبر 1998.
بنك الخليج الجزائر AGB	بنك الخليج الجزائر GULF BANK ALGERIA ويتم اختصاره بالرمز AGB، وهو بنك تجاري أجنبي تأسس بموجب القانون الجزائري في عام 2004، مقره الرئيسي في الجزائر العاصمة، وهو شركة تابعة لمجموعة بنك برقان
بنك السلام ASALAM BANC	بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية تمعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008

البنك الوطني الجزائري BNA	هو بنك تجاري جزائري تأسس سنة 1966
ترست بنك الجزائر (TRUST)	هو مصرف بموجب القانون **الجزائري** برأس مال خاص، حيث بدأ نشاطه في أبريل 2003

الفرع الثاني: طريقة جمع المعطيات

من أجل اختبار فرضيات الدراسة وتحقيق أهدافها تم جمع المعطيات اللازمة لها والتي تتمثل في بعض البيانات أو الأرقام من الميزانية خلال الفترة من 2016 إلى 2020 والتي تم الحصول عليها من التقارير السنوية للبنوك من خلال المواقع الالكترونية التالية:

اسم البنك	الرابط الإلكتروني
بنك الإسكان الجزائر(البنك الأم)	https://housingbankdz.com/
المؤسسة العربية المصرفية ABC (البنك الأم)	https://www.bank-abc.com/world/Algeria/Ar
بنك الخليج الجزائر AGB (البنك الأم)	https://www.agb.dz/index.php
بنك السلام ASALAM BANC (البنك الأم)	https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-97-0.html
البنك الوطني الجزائري BNA (البنك الأم)	https://www.bna.dz/
ترست بنك الجزائر (TRUST) (البنك الأم)	https://www.trustbank.dz/

الفرع الثالث: تحديد متغيرات الدراسة وكيفية قياسها

تتمثل متغيرات الدراسة في المتغيرات: التابع العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول اما المتغير المستقل مؤشر الربحية ينقسم بدوره الى مؤشرين نسبة الأصول السائلة اجمالي الأصول ونسبة الأصول السائلة الى الودائع وتم اختيارهم على اساس مدى تأثيرهم على السيولة المالية الشكل التالي يوضح نموذج الدراسة:

الشكل رقم (2-1): شكل يوضح نموذج الدراسة

المصدر: من إعداد الطالبين

المطلب الثاني: الأدوات

من أجل الإجابة عن إشكاليات الدراسة واختبار مدى صحة فرضياتها تم استخدام مجموعة من الأدوات الإحصائية والمؤشرات المالية والمتمثلة فيما يلي:

الفرع الأول: المؤشرات المالية

تم استخدام مؤشرات قياس القروض الاستهلاكية والربحية في المؤسسات البنكية والتي تم ذكرها سلفا.

الفرع الثاني: الأدوات الإحصائية

المتوسط الحسابي.

الانحدارات.

نموذج بانال.

المبحث الثاني: النتائج والمناقشة

بعد تحديد طريقة وأدوات الدراسة، سيتم تناول فيما يلي تطبيقا على مجموعة من المؤسسات البنكية الجزائرية، وذلك من أجل قياس وتحليل السيولة والربحية من خلال حسا مؤشراتهما واختبار مدى تأثير مؤشرات القروض الاستهلاكية على ربحية . بهدف اختبار فرضيات الدراسة.

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة

سيتم عرض في هذا المطلب نتائج الدراسة المتوصل إليها بناء على المعلومات التي تم جمعها.

الفرع الأول: نتائج قياس مؤشرات السيولة

سيتم قياس السيولة لكافة البنوك محل الدراسة من خلال المؤشرات المبينة في الجداول السابقة.

أولا: نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول للبنوك عينة الدراسة

سيتم تحليل ذلك وفق الجدول الآتي:

الجدول رقم (2-2): يوضح نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول للبنوك عينة الدراسة

السنوات / البيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط
بنك الإسكان Housig bank	/	/	47.7	48.3	39.3	38.7	28.7	40.54
Alsalam	/	/	35.6	40.6	25.4	21.1	33	31.14
بنك الخليج الجزائر AGB	/	/	18.4	14.5	15.6	16.8	17.8	16.62
ABC	/	/	18.9	21.2	17.9	13	12	16.6
BNA	10.8	10.6	10.9	12.3	5.9	/	/	10.1
TRUST	10.1	8.9	9.7	8.9	16.7	/	/	10.86

من خلال النتائج المعروضة في الجدول أعلاه الذي يمثل نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول شهد ارتفاع و انخفاض خلال سنوات الدراسة ففي بنك الإسكان بلغت النسبة 47.7% سنة 2016 ثم ارتفعت إلي أن وصلت إلي 48.3% سنة 2017 كأكبر نسبة ثم أخذت تنخفض حتى بلغت 39.3% سنة 2018 ثم انخفضت إلي 38.7% و 28.7% سنة 2019 و2020 كأدنى نسبة أما المتوسط الحسابي لسنوات الدراسة بلغ 40.54%، أما بالنسبة إلى بنك السلام شهدت ارتفاع خلال بداية سنوات الدراسة فبلغت 35.6% سنة 2016 ثم ارتفع كليا إلى 40.6% سنة 2017 ثم انخفضت سنة 2018 بنسبة 25.4% ثم انخفضت كأدنى نسبة سنة 2019 بـــ 21.1% ثم ارتفعت سنة 2020 بنسبة 33% أما المتوسط الحسابي ا=لسنوات الدراسة بلغ 31.14%

وفي بنك الخليج الجزائر شهد ارتفاع سنة 2016 كأعلى نسبة 18.4% ثم انخفضت تدرجيا باقي السنوات ففي 2017 بلغت النسبة 14.5% و في 2018 بلغت 15.6% و ارتفعت في 2019 حيث بلغت النسبة 16.8% ثم ارتفعت قليلا في سنة 2020 حيث بلغت النسبة 17.8%، أما المتوسط الحسابي قد بلغ خلال سنوات الدراسة بنسبة 16.62%

وفي بنك المؤسسة العربية المصرفية شهدت ارتفاع وانخفاض في النسب أي تذبذب ففي سنة 2016 بلغت النسبة 18.9% ثم ارتفعت كأعلى نسبة خلال سنوات الدراسة بنسبة 21.2% سنة 2017 ثم انخفضت تدريجيا خلال باقي السنوات ففي 2018 بلغت النسبة 17.9% وثم انخفضت أيضا إلى 13% سنة 2019 ثم

إلى 12% سنة 0202 كأدنى نسبة خلال سنوات الدراسة أما المتوسط الحسابي فقد بلغ خلال سنوات الدراسة 16.6%

و في بنك الجزائر الوطني شهدت انخفاض في سنوات خلال سنوات الدراسة فبلغت النسبة 10.8% سنة 2014 وانخفضت قليلا سنة 2015 فبلغت 10.6% ثم ارتفعت قليلا بنسبة 10.9% سنة 2016 ثم ارتفعت إلي 12.3% كأعلى سنة 2017 ثم انخفضت كليا كأدنى نسبة في سنوات الدراسة بنسبة 5.9% سنة 2018 أما المتوسط الحسابي قد بلغ خلال سنوات الدراسة بنسبة 10.1%

وفي بنك ترست شهدت بداية منخفضة خلال سنوات الدراسة فبلغت سنة 2014 النسبة ب 10.1% ثم انخفضت بنسبة 8.9% كأدنى نسبة خلال سنة 2015 ثم ارتفعت قليلا سنة 2016 بنسبة 9.7% ثم انخفضت أيضا سنة 2017 بنسبة 8.9% ثم ارتفعت النسبة كأعلى نسبة خلال سنوات الدراسة 16.7% كأعلى نسبة خلال سنة 2020 أما المتوسط الحسابي قد بلغ خلال سنوات الدراسة بنسبة 10.86%

ثانيا: نسبة الأصول السائلة إلى اجمالى الودائع

سنتطرق إلى تحليل هذه النسبة وفق الجدول الاتي:

جدول (2– 3) يوضح نسبة الأصول السائلة لإجمالي الودائع

السنوات / البيان	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط
الإسكان	0.224	29.4	19.6	18.8	16.4	16.8848
Alsalam	1.123	2.265	1.888	1.173	3.282	1.9462
AGB	15.9	20.4	16.3	11.6	13.9	15.62
BNA	16.2	14.9	15	16.6	8.1	14.16
ABC	31.7	280.9	29.6	20.3	19.2	76.34
TRUST	2	1.6	2.2	2.7	3.4	2.38

المصدر: من وثائق البنك و الاعتماد على الملحق من 1 إلي 6

تظهر نتائج الجدول أعلاه الذي يمثل نسبة الأصول السائلة إلي إجمالي الودائع شهد ارتفاع و انخفاض خلال سنوات الدراسة ففي بنك الإسكان بلغت النسبة 22.4% سنة 2016 ثم ارتفعت إلي أن وصلت إلي 29.4% سنة 2017 كأكبر نسبة ثم أخذت تنخفض حتى بلغت 19.6% سنة 2018 ثم انخفضت إلي 18.8% و 16.4% سنة 2019 و2020 كأدنى نسبة أما المتوسط الحسابي لسنوات الدراسة بلغ 16.88% .

وفي بنك الخليج الجزائر شهدت سنة 2016 كأعلى نسبة 15.9% ثم ارتفعت تدرجيا في2017 بلغت النسبة 20.4كأعلى نسبة % وفي 2018انخفضت النسبة بلغت 16.3% و انخفضت كليا في 2019 حيث بلغت

النسبة 11.6% كأدنى نسبة ثم ارتفعت قليلا في سنة 2020 حيث بلغت النسبة 13.9% أما المتوسط الحسابي قد بلغ خلال سنوات الدراسة بنسبة 15.62%.

و في بنك الجزائر الوطني شهدت انخفاض وارتفاع في سنوات خلال سنوات الدراسة فبلغت النسبة 16.2% سنة 2016 و انخفضت قليلا سنة 2017 فبلغت 14.9% ثم ارتفعت قليلا بنسبة 15% سنة 2018 ثم ارتفعت إلي 16.6% كأعلى نسبة خلال سنوات الدراسة ثم انخفضت كليا كأدنى نسبة في سنوات الدراسة بنسبة 8.1% سنة 2020 أما المتوسط الحسابي قد بلغ خلال سنوات الدراسة بنسبة 14.16%.

وفي بنك المؤسسة العربية المصرفية شهدت ارتفاع و انخفاض في النسب أي تذبذب ففي سنة 2016 بلغت النسبة 31.7%كأعلى نسبة ثم ارتفعت كأعلى نسبة خلال سنوات الدراسة بنسبة 280.9% سنة 2017 ثم انخفضت تدريجيا خلال باقي السنوات ففي 2018 بلغت النسبة 29.9% و ثم انخفضت أيضا إلي 20.3% سنة 2019 ثم إلي 19.2% سنة 0202 كأدنى نسبة خلال سنوات الدراسة أما المتوسط الحسابي فقد بلغ خلال سنوات الدراسة 76.34%.

وفي بنك تراست شهدت بداية مرتفعة خلال سنوات الدراسة فبلغت سنة 2016 النسبة ب 2% ثم انخفضت بنسبة 1.6% كأدنى نسبة خلال السنوات ثم ارتفعت سنة 2018 بنسبة 2.2% ثم ارتفعت سنة 2019 بنسبة 2.7% ثم ارتفعت النسبة كأعلى نسبة خلال سنوات الدراسة 3.4% كأعلى نسبة خلال سنوات الدراسة أما المتوسط الحسابي قد بلغ خلال سنوات الدراسة بنسبة 2.38%.

الفرع الثاني: نتائج وقياس مؤشرات الربحية

سيتم قياس الربحية لكافة البنوك محل الدراسة من خلال مؤشرات المبينة في الجداول السابقة.

أولا: العائد على حقوق الملكية ROE

جدول (2– 4) يوضح نسبة ROE

السنوات / البيان	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط
الاسكان	16.8	3	29.1	27.4	26.3	20.52
Alsalam	7.6	7.7	16.3	25.2	18.8	15.12
AGB	20.8	22.8	25.2	12	10.5	18.26
BNA	111.11	12.8	14.1	6.8	8	30.562
ABC	12.4	14.6	15.3	8.6	10.4	12.26
TRUST	5.5	5.8	9.4	11.4	15.4	9.5

تظهر نتائج الجدول أعلاه الذي يمثل نسبة العائد على حقوق الملكية شهد ارتفاع وانخفاض خلال سنوات الدراسة ففي بنك الاسكان بلغت النسبة 16.8% سنة 2016 ثم انخفضت إلي أن وصلت إلي 3% سنة 2017

كأدنى نسبة ثم أخذت ترتفع حتى بلغت 29.1% سنة كأعلى نسبة سنة 2018 ثم انخفضت إلي 12% سنة 2019 وثم انخفضت قليلا بنسبة 26.3% 2020 أما المتوسط الحسابي لسنوات الدراسة بلغ 20.52%.

أما بالنسبة إلي بنك السلام شهدت ارتفاع خلال بداية سنوات الدراسة فبلغت 7.6% سنة 2016 ثم ارتفعت إلي 7.7% سنة 2017 ثم ارتفعت سنة 2018 بنسبة 16.3 % ثم ارتفعت كأعلى نسبة سنة 2019 بـــ 25.2% ثم انخفضت سنة 2020 بنسبة 18.8% أما المتوسط الحسابي لسنوات الدراسة بلغ 15.12%.

ثانيا: العائد على الأصول : ROA

جدول (2– 5) يوضح نسبة العائد على حقوق الأصول للبنوك عينة الدراسة

السنوات / البيان	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط
الاسكان	1.3	1.8	2.3	1.9	2.2	1.9
Alsalam	2	1.4	2.2	3.1	1.9	2.12
AGB	15.4	1.7	1.8	8	7	6.78
BNA	1.1	1.1	1.2	5	6	2.88
ABC	2.1	1.9	1.2	1.8	2.4	1.88
TRUST	2	1.7	2.2	2.7	3.4	2.4

المصدر: من وثائق البنك و الاعتماد على الملحق من 1 إلي**6**

تظهر نتائج الجدول أعلاه الذي يمثل نسبة الأصول السائلة إلي إجمالي الأصول شهد ارتفاع و انخفاض خلال سنوات الدراسة ففي بنك الاسكان بلغت النسبة 1.3% سنة 2016 ثم ارتفعت إلي أن وصلت إلي 1.8% سنة 2017 ثم أخذت ترتفع حتى بلغت 2.3% سنة 2018 ثم انخفضت إلي 1.9% سنة 2019 وبنسبة 2.2% 2020سنة أما المتوسط الحسابي لسنوات الدراسة بلغ 1.9%.

أما بالنسبة إلي بنك السلام شهدت ارتفاع خلال بداية سنوات الدراسة فبلغت 2% سنة 2016 ثم انخفضت إلي 1.4% سنة 2017 ثم ارتفعت سنة 2018 بنسبة 2.2% ثم ارتفعت كأعلى نسبة سنة 2019 بـــ 3.1% ثم انخفضت سنة 2020 بنسبة 1.9% أما المتوسط الحسابي السنوات الدراسة بلغ 2.12%.

بالنسبة لبنك AGB شهدت ارتفاع سنة 2016 كأعلى نسبة 15.4% ثم انخفضت كليا في 2017 بلغت النسبة 1.7% كأدنى نسبة وفي 2018 بلغت 1.8% و ارتفعت في 2019 حيث بلغت النسبة 8% ثم انخفضت قليلا في سنة 2020 حيث بلغت النسبة 7% أما المتوسط الحسابي قد بلغ خلال سنوات الدراسة بنسبة 6.78%

و في بنك الجزائر الوطني شهدت انخفاض في سنوات خلال سنوات الدراسة فبلغت النسبة 1.1% سنة 2016 بقت ثابتة سنة 2017 فبلغت 1.1 % كأدنى نسبة ثم ارتفعت قليلا بنسبة 1.2% سنة 2018 ثم ارتفعت إلي 5% سنة 2019 ثم ارتفعت كأعلى نسبة بنسبة 6% سنة 2020 أما المتوسط الحسابي قد بلغ خلال سنوات الدراسة بنسبة 2.88%

وفي بنك المؤسسة العربية المصرفية شهدت ارتفاع و انخفاض في النسب أي تذبذب ففي سنة 2016 بلغت النسبة 2.1% ثم انخفضت بنسبة 1.9% سنة 2017 ثم انخفضت في 2018 بلغت النسبة 1.2% كأدنى نسبة و ثم إلي 1.8% سنة 2019 ثم ارتفعت إلي 2.4% سنة 0202 كأعلى نسبة خلال سنوات الدراسة أما المتوسط الحسابي فقد بلغ خلال سنوات الدراسة1.88%

وفي بنك تراست شهدت بداية منخفضة خلال سنوات الدراسة فبلغت سنة 2016 النسبة ب 2% ثم انخفضت بنسبة 1.7% كأدنى نسبة خلال السنوات ثم ارتفعت قليلا سنة 2018 بنسبة 2.2% ثم ارتفعت سنة 2019 بنسبة 2.7% ثم ارتفعت النسبة كأعلى نسبة خلال سنوات الدراسة 3.4% كأعلى نسبة خلال سنوات الدراسة أما المتوسط الحسابي قد بلغ خلال سنوات الدراسة بنسبة 2.4% .

جدول (2– 6) يوضح نسبة ROA

X2	X1	ROE	ROA	
16.8848	16.42	20.52	1.9	**الاسكان**
1.9462	31.14	15.12	2.12	**Alsalam**
15.62	18.42	18.26	6.78	**AGB**
14.16	10.1	30.56	2.88	**BNA**
76.34	16.6	12.26	1.88	**ABC**
2.38	10.86	9.5	2.4	**TRUST**

حيث:

X1: أصول السائلة على إجمالي الأصول.

X2: أصول السائلة على إجمالي الودائع.

الفرع الثالث: نتائج تقدير نموذج الدراسة باستخدام نماذج panel

نمن خلال هذه الدراسة نهدف الى بناء نموذج قياسي يبين طبيعة العلاقة بين المتغيرات التابعة (العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول) والمتغيرات المستقلة (نسبة الأصول السائلة الي اجمالي الأصول ونسبة

الأصول السائلة الي اجمالي الودائع) وذلك باستخدام نماذج Panel وهي: نموذج الانحدار التجميعي (PRM)، نموذج الاثار الثابتة (FEM)، نموذج الاثار العشوائية (REM).

1- الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

الجدول رقم (2-7): نتائج تقدير نموذج الدراسة باستخدام نموذج PANAL

تحليل البيانات

الإحصاءات الوصفية	المتغير المستقل (x) القروض الاستهلاكية	المتغير التابع (نسبة الربحية (y
المتوسط الحسابي	717.325,70	43,90379
الوسيط	45.454,00	47,00000
الانحراف المعياري	1779391	28,99924
الالتواء	2,588280	0,204734
التفرطح	8,205489	1,732347
اختبار جارك بيرا (Jarque-Bera)	65,12179	2,144319
المعنوية probability	0,000000	0,342269

يتضح من خلال الجدول أن متوسط القروض الاستهلاكية للبنوك يساوي 717.325,70 مليون دينار جزائري، وبمتوسط ربحية قدرها 43.90% . بانحراف معياري قدره 1779391 وهو يفسر نسبة 28.99% من التباين في المتغير التابع.

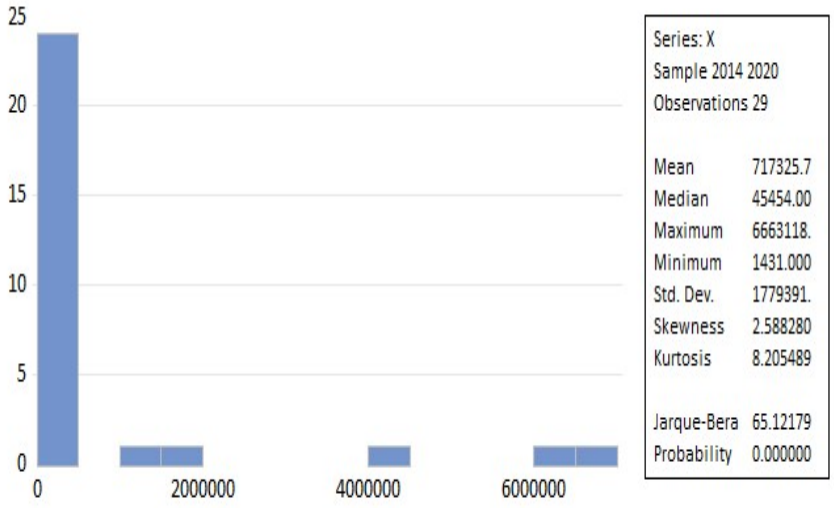

ويدل اختبار جارك بيرا (Jarque-Bera) أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي لأنها مستوى المعنوية probability أقل من 0.05 كما هو موضحٌ في الرسم البياني.

علاقة الارتباط الخطي بين المتغير المستقل والمتغير التابع

لمعرفة هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين قمنا باختبار ذلك عن طريق علاقة الارتباط الخطي وفق فرضيتين:

H_0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القروض الاستهلاكية و نسبة الربحية

H_1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القروض الاستهلاكية و نسبة الربحية

علاقة الارتباط	المتغير المستقل (x) القروض الاستهلاكية	المتغير التابع (نسبة الربحية y)
المتغير المستقل (x) القروض الاستهلاكية	1	/
المتغير التابع (نسبة الربحية y)	-0,267292	1

يتضح من خلال الجدول أنَّ هناك علاقة ذات دلالة إحصائية ولكنها علاقةٌ عكسية بين القروض الاستهلاكية ونسبة الربحية حيث أنَّ معامل الارتباط = **-0,267292** وهي باتجاه عكسي، وهي علاقة ضعيفة، ومعناها أنّه كلما زادت القروض الاستهلاكية كلما قلتْ نسبة الربحية.

اختبار عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي (البواقي):

لإجراء هذا الاختبار ولمعرفة تجانس البيانات قمنا باختبارها وفق مخرجات برنامج EViews ونفترض الآتي:

H1 = فرضية لاغية : اللوحة متجانسة مقابل الفرضية البديلة : H2

H2 = فرضية لاغية : H3 مقابل فرضية بديلة : اللوحة غير متجانسة

H3 = فرضية لاغية : اللوحة متجانسة مقابل الفرضية البديلة : اللوحة متجانسة جزئيًا

الفرضيات Hypotheses	F-Stat	قيمة الدلالة p-value
H1	30,49670	6,83E-09
H2	19,46115	1,71E-06
H3	7,99355	0,000202

من خلال الجدول نلاخظ انه لا يوجد تجانس في المؤشرات بين البنوك الستة بالنظر الى نسبة 2H لان قيمتها أكبر من 05.0

ولمعالجة عدم تجانس البيانات قمنا باجراء اختبار المربعات الصغرى المرجحة بالأزمنة:

أولاً : الارتباط الذاتي بين الأخطاء CORRELEGRAM

Date: 06/04/22 Time: 13:42
Sample: 2014 2020
Included observations: 29

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.066	0.066	0.1397	0.709
		2	-0.162	-0.167	1.0170	0.601
		3	-0.017	0.007	1.0273	0.795
		4	-0.039	-0.068	1.0828	0.897

يتضح من خلال الرسم البياني أنّ الارتباط الذاتي (Autocorrelation -AC-) في الفترة الزمنية الأولى يساوي 0.066 أي بنسبة 6.6% لكنه في الفترة الزمنية الثانية انخفض بالسلب إلى -0.162 ثم تباطئ في الفترة الزمنية الثالثة إلى -0.017 وازداد تباطئا في الفترة الرابعة إلى -0.039 .

ونلاحظ أن مستوى المعنوية في الفترة الرابعة = 0.897 أكبر من 0.05 وهذا يعني أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

ثانيا: اختبار ثبات تباين الأخطاء المساواة في الفروق مصنفة حسب قيم البنك

لاجراء اختبار ثبات تباين الأخطاء قمنا باختبار **Brown-forsythe** ونفترض:

H0: لا توجد فروق بين الأخطاء

H1: توجد فروق بين الأخطاء

الطريقة	درجة الحرية df	القيمة	مستوى المعنوية probability
Bartlett	**5**	**14,861**	**0,0110**
Levene	**(5,23)**	**3,8759**	**0,0108**
Brown-forsythe	**(5,23)**	**2,4915**	**0,0607**

يتضح من خلال الجدول أن مخرجات اختبار **Brown-forsythe** كانت بمستوى معنوية قدره 0.0607 وهي أكبر من 0.05 مما يعني أننا نقبل H0 وهو أنه لا توجد فروق ذات دلالة بين الأخطاء

اختبار التوزيع الطبيعي:

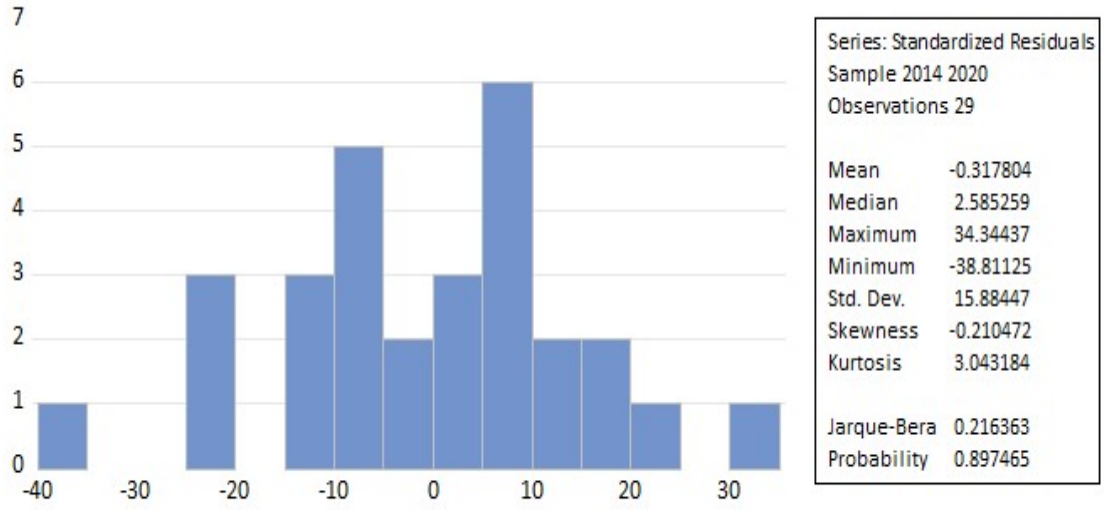

من خلال التمثيل البياني فإن البيانات تتبع التوزيع الطبعي ويدل عليها اختبار جارك بيرا (Jarque-Bera) 0.216363 وهي بمستوى المعنوية 0.897465 probability وهي أكبر من 0.05 كما هو موضحٌ في الرسم البياني.

دراسة نموذج الانحدار الخطي البسيط:

المتغيرات	المعامل X	الانحراف المعياري	اختبار T- STATISTIC	مستوى الدلالة
C	35,24041	3,609200	9,764052	0,0001
X(ABC)	0,000275	7,73E-05	3,561385	0,0119
X(AGB)	-0,000284	8,13E-05	-3,489565	0,0130
X(ASSALM)	-0,000249	4,17E-05	-5,296610	0,0018
X(BNA)	0,00696	0,000474	14,67124	0,0000
X(Housig bank)	0,000509	0,000292	1,710888	0,1323
X(Trust)	-1,70320353	1,13E-06	-1,510839	0,1816

الأوزان الإحصائية	مستوى الدلالة
R-squared	0,871066
djusted R-squared	0,835902
إحصائية فيشر F	24,77159
دلالة إحصائية فيشر F	0,000000

نموذج معادلة الانحدار المقدرة:

$$Y=35.2404145586 + 0.000275256483033\ ABC - 0.000283610037156\ AGB - 0.000249272616424\ ASSLAM + 0.00695957427104\ BNA + 0.000508590520038\ Housig\ bank - 1.70320353481\ Trust$$

يتضح من خلال الجدول والنموذج أنّ بيانات القروض الاستهلاكية للبنوك دالة إحصائيا وهي باتجاه موجب وسالب:

- أما الاتجاه الموجب وهو يدل على وجود علاقة طردية بين القروض الاستهلاكية وربحية البنوك، وتتمثل في:
- قروض بنك المؤسسة العربية المصرفية ABC بمعامل انحدار قدره: 0.000275 وانحراف معياري قدره 7.73 وهو يعكس التباين البيانات بين المتغيرات بمعدل 59,75%. وهو دالٌ إحصائيا بمستوى دلالة 0.0119 وهي أقل من 0.05 فكلما زادت القروض الاستهلاكية بمقدار 01% تزيد الربحية بقدر 0.000275 %.
- القروض الاستهلاكية البنك الوطني الجزائري BNA بمعامل قدره: 0.006959 وانحراف معياري قدره: 0.000474 وهو دالٌ إحصائيا بمستوى دلالة 0.0119 أقل من 0.05، فكلما زادت القروض الاستهلاكية للبنك الوطني الجزائري BNA بمقدار 01% بقدر ما تزيد الربحية بقدر 0.006959 %
- القروض الاستهلاكية بنك الإسكان Housig bank بمعامل قدره: 0.000509 وانحراف معياري قدره: 0.000474 وهو ليس دالًا إحصائيا بمستوى دلالة 0.1323 أكبر من 0.05 فكلما زادت قروض بنك الإسكان Housig bank بمقدار 01% بقدر ما تزيد الربحية بقدر 0.000509%

أما الاتجاه السالب فهو يدل على وجود علاقة عكسية بين القروض الاستهلاكية وربحية البنوك، وتتمثل في:

- القروض الاستهلاكية لبنك الخليج AGB بمعامل سالب قدره: 0.000284- وانحراف معياري قدره: 8.13 وهو دالٌ إحصائيا بمستوى دلالة 0.0130 أقل من 0.05، فكلما زادت القروض الاستهلاكية لبنك الخليج AGBبمقدار 01% بقدر ما انخفضت ربحية البنك بمقدار 0.000284- %
- القروض الاستهلاكية لبنك السلام ASSALAM وهي بمعامل سالب قدره: 0.000249- وانحراف معياري قدره: 4.17 وهو دالٌ إحصائيا بمستوى دلالة 0.0018 أقل من 0.05، فكلما زادت القروض الاستهلاكية لبنك السلام ASSALAM بـ01 % بقدر ما انخفضت ربحية البنك بمقدار 0.000249-%

- القروض الاستهلاكية ترست بنك الجزائر (TRUST) وهي بمعامل سالب قدره: 1.170320- وانحراف معياري قدره: 1.13 وهو غير دالٍ إحصائيا بمستوى دلالة 0.1816 أكبر من 0.05، فكلما زادت القروض الاستهلاكية للبنك بـ 01 % بقدر ما انخفضت ربحية البنك بمقدار 1.170320- %

ومنه فإنّ: معادلة الانحدار تعبر عن البنوك التالية ذات الدلالة الإحصائية:

- بنك المؤسسة العربية المصرفية ABC بأثر موجب طردي
- البنك الوطني الجزائري BNA بأثر موجب طردي
- بنك الخليج AGBبأثر عكسي سالب
- بنك السلام ASSALAM بأثر عكسي سالب

وتكون المعادلة من الشكل التالي:

Y= C+ (x* ABC) +(x* BNA)-(x*AGB)- (x* ASSALAM bank)

$$Y= 35.24 + 0.000275\ ABC + 0.00696\ BNA - 0.00284\ AGB - 0.000249\ ASSALAM\ bank$$

يمكن اختبار صلاحية النموذج المقترح لتمثيل العلاقة بين القروض الاستهلاكية كمتغير تابع، والربحية كمتغير مستقل.

ولقياس جودة النموذج فإن معامل التحديد R-squared = 0.871066 وهو معامل يدل على قوة العلاقة بين القيم الفعلية والقيم المقدرة، وهي هنا علاقة قوية حيث أنّ R-squared = 0.871066 %، أي أن القروض الاستهلاكية تفسر نسبة 87.10 % من الاختلافات التي تحدث في معدلات الربحية. وأن النسبة المتبقية وهي 12.9 % ترجع لأخطاء عشوائية.

اختبار صلاحية النموذج:

صياغة الفروض:

H0: النموذج غير مناسب

H1: النموذج مناسب

إحصائية الاختبار فيشر (Fisher) تظهر من خلال نتائج التقدير كما هو موضحٌ، حيث أنّ إحصائية F المحسوبة هنا تظهر معنوية أي أن:

F المحسوبة < من F الجدولية، ومنه :

نرفض فرض العدمH0 (عدم صلاحية النموذج)، ونقبل الفرض البديل (النموذج مناسب)

ومن خلال الجدول نجد أن إحصائية F المحسوبة 24.77159 وهي أكبر من القيمة الجدولية، وعليه نرفض الفرض العدمي الذي يقول بأن النموذج غير مناسب. ونقبل الفرض البديل وهو أن النموذج مناسب وهو بمستوى دلالة قدره 0.000 وهي أقل من 0.05

- خاتمة:

تدور إشكالية الموضوع المعالج حول مدى تأثير قرض السيارات على زيادة ربحية البنوك التجارية ، وفتح مجال المقارنة فيه، من خلال تحرير النشاط البنكي والسماح بالنشاط بنوك خاصة الوطنية والأجنبية، لأن هذه النوع من القروض من شأنه أن يساهم بقدر كبير في التطوير النشاط البنكي في الجزائر

- الاستنتاج:

بعد إتمام معالجة الموضوع ، وباستعمال المنهج والأدوات المشار إليها والفرضيات المتبناة سابقا، يمكننا تسجيل مجموعة من النتائج العامة:

- التشابه في النشاطات التي تعمل بها البنوك التجارية أكبر عامل يؤثر على الربحية و على تقديم أفضل وأجود الخدمات البنكية لجلب أكبر عدد ممكن من العملاء.

- نسبة استرداد تؤثر بطريقة مباشرة فهي العامل الكبير الذي يشجع البنك على الاستثمار في مثل هاذ النوع من القروض .

- إن البنوك التجارية في الجزائر أصبحت أكثر حرية، وبات دورها أكثر فاعلية . وكما تشير درجات التركيز العالية نوعا ما، على القرض الاستهلاكية البنكية وكذا القروض على مستوى القطاع البنكي الجزائري.

- بالرغم من أعظم البنوك الأجنبية التي لها فروع في الجزائر هي بنوك عالمية كبيرة، إلا أنها تنافس البنوك العمومية لأن نشاطها يرتكز على الاهتمام بالعمليات المالية.

- اختبار الفرضيات:

- تثبت صحة الفرضية الأولى التي تنص على أن يجب على البنك إتباع أسس ومعايير علمية من اجل اتخاذ قرار منح القرض و ذالك عن طريق استعمال التحليل المالي للزبون لمعرفة الوضع المالي للزبون ومدى قدرتهم على التسديد .

- نثبت صحة الفرضية الثانية التي تنص على انه يتمثل تقييم البنوك في نوع الملفات الممنوحة من خلال معاينة التقارير حسب الإحصائيات المقدمة للبنك.

- توصيات الدراسة:

يمكن القول بأن البنوك التجارية مازالت ضعيفة الأداء تحتاج إلى مجهودات كبيرة، لكي يتوف فيها هو التنافسي الذي يساعده على تنمية القدرات التنافسية لتتمكن من مواجهة البنوك العالمية ومن أهم التوصيات التي يمكن تقدمها:

- على الدولة الجزائرية توضيح السياسات الخاصة بالنظام الهيكلي والمؤسساتي للبنوك خاصة العمومية، وهذا عن طريق فتح رأس مالها من أجل الزيادة المنافسة.

- على البنوك التجارية إتباع أسس ومعايير لمعرفة جدارة عملاء العامل الكبير الطالبين للقرض و مدى قدرتهم على التسديد و استرداد القرض.

- من خلال دراستينا ندعو البنوك إلى فتح مختلف أشكال التحول نحو المصرفية الإسلامية والتعامل بصيغة - نافذة - فرع - تحول كلي

- إعادة تأهيل البنوك العمومية، وتوسيع وظائفها وخدماتها لأن وظائفها محدودة إذ تكتفي البنوك الجزائرية بتقديم خدمات كلاسيكية على غرار وظيفة الإقراض وقبول الودائع.

- ضرورة عصرنة النظام البنكي في الجزائر، لأنه مازال غير فعال ولا يستجيب لشروط ومتطلبات التحولات الاقتصادية التي تعرفها الجزائر.

- تدعيم دور السلطة المراقبة من أجل حماية ملائمة للبنوك وخاصة في ظل وجود المتزايد للبنوك الخاصة.

- تحديث البنوك التجارية وذلك عن طريق التنويع المصرفي وتبني إدارة الجودة الشاملة .

- العمل على تأهيل الإطار البشري والكفاءة البشرية وترقية أدائه بما يحقق أهداف البنوك.

- تفعيل أداء السوق المالي لأنه ذو العلاقة وطيدة بالبنوك.

- ضرورة تشجيع البنوك الخاصة على الدخول إلى السوق البنكي، لأن ذلك بشكل دافعا للبنوك العمومية التابعة للدولة على التصرف بشكل تنافسي وبالتالي إثراء المنافسة داخل القطاع البنكى.

أفاق الدراسة:

- ننصح البنوك بتوفير القروض الاستهلاكية السيارات لتحقيق الربحية في بنوكها.
- التفكير في منح قروض استهلاكية تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
- تخفيض معدلات الفائدة الخاصة القروض لاستقطاب عملاء جدد.
- القروض الاستهلاكية تساهم في نوعية تحسين المعيشة للفرد الجزائري.

أولا: الكتب

1. خالد أمين ، ادارة العمليات المصرفية المحلية والدولية ، عمان دار وائل للنشر والتوزيع 2006 .
2. خليل محمد شريف الفولاذي، نظام القروض المصرفية والخدمات الأخرى المقدمة للعملاء الأفراد، (مصرف الأمرات العربية المتحدة المركزي، نظام رقم 29/2011 ، المادة 2، 23/2/2011، ابوطى.
3. طارق عبد العال حماد:، تقييم أداء البنوك التجارية - تحليل العائد و المخاطرة ، الدار الجامعية، الإسكندرية - مصر، 1999.
4. الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
5. عدنان تايه النعيمي، إدارة الائتمان منظور شمولى، (الاردن، دار المسيرة النشر والتوزيع والطباعة، 2010م).
6. العلاق ، بشير عباس ، إدارة المصارف ، مدخل وظيفي ، عمان الاردن ، 2001 .
7. عمر حسين ، مبادئ المعرفة الاقتصادية ، منشورات دار السلاسل ، الكويت ، 1999.
8. مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية، معهد الدراسات المصرفية ، عمان - الأردن ، 1999.
9. نذير عدنان عبد الرحمان الصالحي، القروض المتبادلة مفهومها وحكمها وتطبيقاتها المعاصرة في الفقه الإسلامي، الأردن، دار النفائس للنشر و التوزيع، 2011م.

ثانيا: المجلات

1. أبو ذر محمد احمد الجلي وآخرون ، العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية البنوك السودانية ، مجلة ضمان الودائع المصرفية العدد الثاني ديسمبر 2016 .
2. عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، التمويل الاستهلاكي في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز : الاقتصاد والإدارة، جمد 21، العدد1.
3. محمد جموعى قريشى، تقييم أداء المؤسسات المصرفية : دراسة حالة لمجموعة من البنوك التجارية خلال - 5()20، الفترة 1994 - 2000 ، مجلة الباحث ، الجزائر ، العدد (3) .
4. محمد نجيب غزالي خياط، دالة التمويل الاستهلاكي في مدينة جدة: دراسة اقتصادية قياسية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز : الاقتصاد و الإدارة، مجلد 20، العدد1، 2006م.
5. مرهج متدر، عبد الواحد حمودة، وآخرون، تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات دار سة ميدانية في المصرف التجاري السوري بمحافظة اللاذقية، مقال منشور في مجلة جامعة تشرين للبحوث والدارسات العلمية، العدد 02، سوريا، سنة 2014.

ثالثا: المذكرات

1. باسل جبر حسن أبو زعيتر ، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية ، غزة - فلسطين، 2007.
2. خالد عطشان، عزارة الضفيري، المسؤولية المدنية للبنك عن عمليات القروض الاستهلاكية تجاه العميل المقترض، (دراسة في القانون الفرنسي و الكويتي، جامعة الكويت، كلية الحقوق، قسم القانون الخاص، العدد التاسع و الأربعون، يناير 2012م).
3. سماح مرابط، القروض الاستهلاكية من منظور البنوك الإسلامية دارسة حالة بنك البركة وكالة عين مليلة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الاقتصاد سنة 2018/2017
4. بوعمامة زكرياء، المنتج المؤهل للقرض الاستهلاكي دراسة قام بها الباحث في الدكتوراه تخصص حقوق، جامعة الجزائر، 2017.
5. مخلوفي عبد الوهاب و كباهم سلطانة، عوارض التسديد في القرض الاستهلاكي دراسة وصفية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة ، العدد العاشر ، جانفي 2017.
6. حسيبة شتحونة، أثر القروض الاستهلاكية على تطور حجم الواردات في الجزائر، رسالة ماستر، سنة 2015/2014
7. بن ناجي حنان، إدارة مخاطر تمويل السلع الاستهلاكية بين البنوك التقليدية والإسلامية، رسالة ماستر، سنة 2015/2016
8. زعيطي هشام، دور التأمينات في تشجيع قروض الاستهلاك، رسالة ماستر، سنة 2017/2016.
9. على باشا سارق ، إدارة المخاطر البنكية في ضل قروض الاستهلاك، رسالة ماستر سنة 2017/2016

رابعا: المواقع الالكترونية

1. Akos Rona-Tas, Consumer Crédit and Society in transition Countries, University of Califomia San Diego.
2. FBF, Les Clés De La Banque, Le Crédit à La Consommation, Mini-Guide No 13, Septembre 2011, Paris.

خامسا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Etude du rapport annule de la commission bancaire 2003

2. Boulverd mouhamd, le crédit a la consommation en pleine mutation, mars 2008
3. Christine cadoure le credit a la consommation le mini Guide bancaires,2011
4. Abdelli Dyna; Ben Meziane Oahiba; Bakli M, "La maitrise du risque de crédit a la consommation en Algérie"2015.

1- التقارير المالية لبنك الخليج من سنة 2016 إلى سنة 2020.

2- التقارير المالية لبنك السلام من سنة 2016 إلى سنة 2020.

3- التقارير المالية لبنك ABC من سنة 2016 إلى سنة 2020.

4- التقارير المالية لبنك الإسكان من سنة 2016 إلى سنة 2019.

5- التقارير المالية لبنك BNA من سنة 2014 إلى سنة 2018.

6- التقارير المالية لبنك تراست من سنة 2014 إلى سنة 2018

Date: 06/04/22 Time: 13:42
Sample: 2014 2020
Included observations: 29

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.066	0.066	0.1397	0.709
		2	-0.162	-0.167	1.0170	0.601
		3	-0.017	0.007	1.0273	0.795
		4	-0.039	-0.068	1.0828	0.897

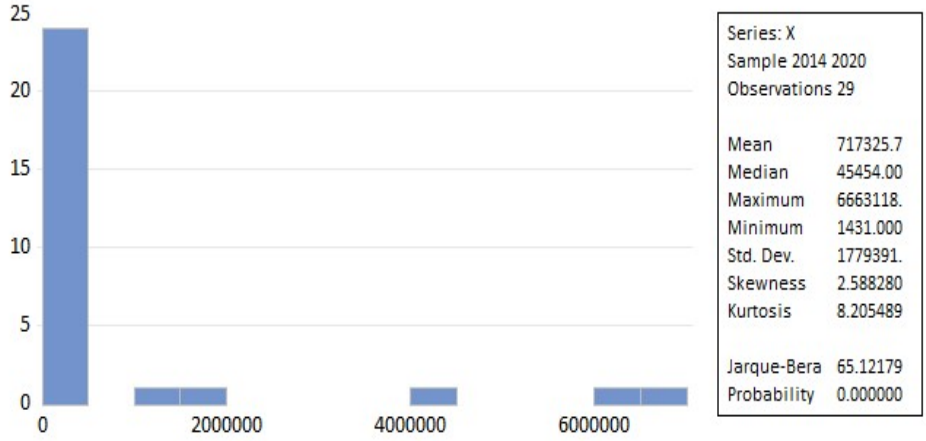

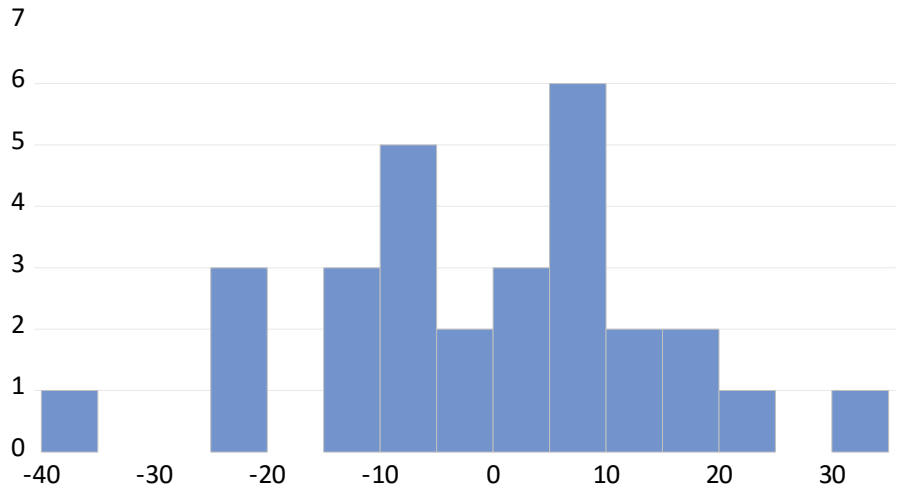

Series: Standardized Residuals	
Sample 2014 2020	
Observations 29	
Mean	-0.317804
Median	2.585259
Maximum	34.34437
Minimum	-38.81125
Std. Dev.	15.88447
Skewness	-0.210472
Kurtosis	3.043184
Jarque-Bera	0.216363
Probability	0.897465

Date: 06/03/22 Time: 17:34
Sample: 2014 2020

Mean	717325.7	43.90379
Median	45454.00	47.00000
Maximum	6663118.	87.84000
Minimum	1431.000	0.000000
Std. Dev.	1779391.	28.99924
Skewness	2.588280	0.204734
Kurtosis	8.205489	1.732347
Jarque-Bera	65.12179	2.144319
Probability	0.000000	0.342269
Sum	20802446	1273.210
Sum Sq. Dev.	8.87E+13	23546.76
Observations	29	29

Test for Equality of Variances of RESID01
Categorized by values of BANK
Date: 06/04/22 Time: 18:07
Sample: 2014 2020
Included observations: 29

Method	df	Value	Probability
Bartlett	5	14.86092	0.0110
Levene	(5, 23)	3.875926	0.0108
Brown-Forsythe	(5, 23)	2.491539	0.0607

Category Statistics

BANK	Count	Std. Dev.	Mean Abs. Mean Diff.	Mean Abs. Median Diff.
ABC	5	4.364289	3.675228	3.250697
AGB	5	13.85971	11.29792	10.99006
ASSLAM	5	20.80219	17.02145	15.88043
BNA	5	10.00226	7.890530	7.456013
Housig bank	4	36.49653	26.88653	26.88653
TRUST	5	11.68644	8.738909	8.052893
All	29	17.68640	12.09194	11.57575

Bartlett weighted standard deviation: 18.07946

Specification Tests of Hsiao (19

H1 = Null Hypothesis : panel is homogeneous vs Alternative
H2 = Null Hypothesis : H3 vs Alternative Hypothesis : panel is
H3 = Null Hypothesis : panel is homogeneous vs Alternative

Hypotheses	F-Stat	P-Value
H1	30.49670	6.83E-09
H2	19.46115	1.71E-06
H3	7.993555	0.000202

This program has developed by Brahim KHOUILED
University of Ouargla, Algeria

Dependent Variable: Y
Method: Panel EGLS (Period weights)
Date: 06/04/22 Time: 09:11
Sample: 2014 2020
Periods included: 7
Cross-sections included: 6
Total panel (unbalanced) observations: 29
Linear estimation after one-step weighting matrix
White cross-section (period cluster) standard errors & covariance (d.f. corrected)
WARNING: estimated coefficient covariance matrix is of reduced rank
Standard error and t-statistic probabilities adjusted for clustering

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	35.24041	3.609200	9.764052	0.0001
X*(BANK="ABC")	0.000275	7.73E-05	3.561385	0.0119
X*(BANK="AGB")	-0.000284	8.13E-05	-3.489565	0.0130
X*(BANK="ASSLAM")	-0.000249	4.71E-05	-5.296610	0.0018
X*(BANK="BNA")	0.006960	0.000474	14.67124	0.0000
X*(BANK="Housig bank")	0.000509	0.000292	1.740888	0.1323
X	-1.70E-06	1.13E-06	-1.510839	0.1816

Weighted Statistics

Root MSE	15.61143	R-squared	0.871066
Mean dependent var	60.05686	Adjusted R-squared	0.835902
S.D. dependent var	61.43784	S.E. of regression	17.92381
Sum squared resid	7067.788	F-statistic	24.77159
Durbin-Watson stat	1.541652	Prob(F-statistic)	0.000000

Unweighted Statistics

R-squared	0.628026	Mean dependent var	43.90379
Sum squared resid	8758.776	Durbin-Watson stat	1.628032